ميراث القوة..الجذور.الحركة التوازن- دراسة جيوستراتيجية

عمر الفاروق السندرجي*

* حصل على الدكتوراه عام ١٩٧٢م .
أستاذ بقسم الجغرافية بجامعة عين شمس ، يعمل حاليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالاحساء - المملكة العربية السعودية .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة عملية بناء «القوة الحضارية» كما تجلت في التاريخ وتجسدت في الساحة العالمية، وذلك باعتبارها عملية مستمرة عميقة الجذور، توارثتها المجتمعات والدول وأضافت إليها، فاندمجت عناصرها في بنية عامة واحدة، تمثل في جملتها رصيداً للقوة وميراثا لها، تملكه المجتمعات الإنسانية جميعها.

ويدفع إلى هذه الدراسة . . . ما يظهر عليه ميراث القوة من توزيع غير متكافىء بين المجتمعات والدول في العالم المعاصر، وما أدّى إليه من انقسام إلى عوالم متباينة، تفصل بينها انكسارات حادة، تزداد عمقا يوما بعد يوم. فهل هذا هو مآله النهائي؟ وما هي الأسباب التي أفضت إلى هذا التوزيع؟ وما هي اتجاهات التغير الكامنة والظاهرة؟ وما هي أبعاد التناقضات القائمة بين هذه التي ورثت القوة. . وهذه التي تخلو بنيتها منها؟ وهل يمكن للأخيرة أن تسعى نحوها؟ وما هي السبل أو الصياغات التي تمكنها من ذلك؟ إلى غير هذه الأسئلة التي تسيطر على أجواء عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تسهم محاولة الاجابة عليها في التعرف على خصائص خريطة القوة الراهنة وعلى احتمالاتها المستقبلية أيضا.

وتتضمن هذه الدراسة **اولا**: تحديد مقومات القوة الأولية (الجذور) هذه التي تمثل أصولا مشتركة، يمكن للمجتمع أو الدولة ان يبدأ منها سعيه نحو القوة. **ثانيا**: تحليل بنية القوة كما تجسدت في نماذجها عبر التاريخ، وخاصة من زاوية علاقتها بالتكوين السياسي لكل نموذج منها. **ثالثا**: الكشف عن عملية تتابع نماذج القوة في الزمان والمكان (الحركة) وتوضيح نقاط القوة والضعف في كل نموذج منها من بدايته إلى نهايته. **رابعا**: تبين خطوط وضوابط العلاقات الداخلية والخارجية لعناصر القوة ونماذجها (التوازن). هذه التي تنطوي بالضرورة على احتمالات الحرب والسلام معا، خاصة مع تعدد صياغاتها المطروحة في الساحة (الدولة، المنظمة الإقليمية، الكيان الكبير، الحكومة العالمية)، بكل ما تتضمنه كل صياغة منها من إيجابيات وسلبيات، تلخص جملة خصائص خريطة القوة المعاصرة.

وتخلص الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

* تبدأ المفارقة بين المجتمعات والدول في مضمار القوة تبعا لما يحوزه كل منها من أسبابها. وتتحدد مرتبتها حسب ما تحققه في مجال استثمار ما يتاح لها من مقوماتها وتطويره إلى مداه.
* ليست الصياغة الراهنة للقوة أبدية بحال. ويمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة الحضارية، تدعم به وجودها، وتؤكد قدرتها على الاستمرار.
* إن ما وزعته الجغرافية من مقومات القوة الأولية، قد جمعه التاريخ في ميراثه الحافل، وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان إلى مداه، فإن التاريخ الحضاري كله لها أيضا، خاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق، هذه التي توفرها لها إنجازاتها التكنولوجية.
* تستند حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة إلى ما أوضحه تاريخ العالم من شروط، وما حددته ساحته من قوانين، هذه التي تتمثل في توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها في أنحائه (مبدأ حدود القوة)، وفي حق كل دولة في أن تسعى نحو القوة، والوصول إلى ما تطمح إليه من التفوق والبروز (مبدأ التفوق)، وفي غير ذلك مما يمكن ان يضمه إطار متكامل من القانون الدولي، تشرف على تنفيذه حكومة عالمية، تعلو مكانة وقدرة على غيرها منفردة ومجتمعة.

مقدمة

تتبنى هذه الدراسة مفهوما «للقوة» . . يتجاوز معناها العسكري الضيق الشائع، إلى مضمونها الحضاري في إطاره الأشمل، مستندة في ذلك إلى ما انطوت عليه «القوة» ـ عبر التاريخ ـ من العناصر الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية . . . وغيرها. وبقدر ما تنوعت تفصيلات القوة، وطال زمن تكوينها، بقدر ما تعددت المجتمعات التي أسهمت في وضع بذورها، وترسيخ جذورها، وتنمية فروعها، بحيث يصعب الفصل بين مساهماتها، كما قد يتعذر القول بانتساب أي عنصر منها مباشرة إلى أي من تلك المجتمعات، خاصة عند النظر إلى نمو القوة باعتبارها عملية متواصلة، تفاعلت في إطارها المجتمعات وتبادلت خبراتها، وتوارثت عناصر القوة وأضافت إليها، فاندمجت جزئياتها في بنية حضارية عامة واحدة، تمثل في جملتها ميراثا للقوة، تملكه هذه المجتمعات الإنسانية جميعها.

وفي إطار من تطور المجتمعات البشرية، تظهر «القوة» ـ بمضمونها الحضاري ـ كظاهرة تاريخية متواصلة التغير مستمرة النمو، تنطوي دائما على مستوياتها من التطور البطيء لبعض المجتمعات في اتجاهها، ومن البروز المتميز لبعضها الآخر، لأسباب خاصة ولفترة معينة. ومهما تعددت الآراء بشأن دواعي ظهورها وتباين ايقاعاتها[1]، فإن تجليها المبكر في بعض مناطق العالم قد جعل منها ظاهرة حضارية عميقة الجذور، كما دفع ارتباطها الوثيق بالحرب والسلام معا، إلى محاولة تحديد شروطها ومقوماتها، خاصة مع تغير نماذجها من مرحلة تاريخية لأخرى، واقتران هذا التغير بحركتها المكانية أيضا من منطقة لأخرى، بما يعنيه ذلك من تكرر ظواهر بزوغها وازدهارها وتحللها أو انهيارها على وتيرة متقاربة.

ورغم وحدة الظاهرة (القوة) فقد تباينت تجلياتها ونتائجها، كما تعددت زوايا النظر إليها. فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة في خريطة القوة العالمية، كما تتمثل في رصيدها الحضاري العام من ناحية، وفي تفاوت نصيب المجتمعات والدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية، فإن لهذا التطور ـ في حد ذاته ـ دلالته المتصلة بكيفية تراكم هذا الرصيد، وبأسباب حركة نماذج القوة المتميزة زمانا ومكانا، وبعوامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا، فضلا عن تفسير التراتب المعاصر للمجتمعات والدول، ليس فقط من حيث نصيبها من القوة، بل وأيضا من حيث قدرة إسهامها ودرجة مشاركتها في تطويرها.

ورغم تعدد زوايا دراسة «القوة» ما بين أنثروبولوجية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية وتاريخية، وغير ذلك من الزوايا ايضا، إلا أنها قد اتفقت على ضرورة احتشاد عناصرها في **تكوين** سياسي ما، يبلور خصائصها بقدر ما يحقق اهدافها (Watkins, 1964:92) . وتعود **الأنثروبولوجيا** بهذا **التكوين** إلى أصوله الإنسانية البعيدة، التي تمثلت في وجود تجمع بشري معين، تربطه علاقات دموية وعائلية، ومصالح معينة مشتركة. وعند مرحلة معينة من تطوره تظهر حاجته لهذا التكوين، باعتباره أداة للضبط الاجتماعي، يحقق له مستوى أعلى من الحشد والتنظيم. وتبرره وجهة النظر **العسكرية** بتزايد حاجة المجتمع للدفاع والأمن. وتربط وجهة النظر **الاقتصادية** بين هذه الحاجة وتجاوز المجتمع لمرحلة الكفاية

المعيشيـة، وتحقيقـه لقدر من «الفائض» يتطلب إطارا ينظم استثماره وتبادله. وتقرن **التكنولوجيا** بين كل ذلك وبين تطوير المجتمع لأدواته، فتبرز بها قوته الانتاجية والدفاعية. ويضع **«التاريخ»** هذا التكوين في سياقة من التطور العام للمجتمع، ويتابع مراحله من بدايتها المبكرة، إلى أن جسدته الدولة في أشكالها المتعددة (الدولة المركزية، المدينة الدولة، الامبراطورية، الدولة القومية) أو في أي تشكيل آخر لها.

فاذا ما كانت الآراء قد اتفقت على الارتباط الوثيق بين التكوين السياسي (خاصة الدولة) وبين «القوة» فإنها قد اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما. فهل القوة سابقة على الدولة؟ أم العكس؟ بمعنى أنها لاحقة عليها. وبدون الخوض في تفصيلات هذه المناقشة ـ يمكن القول بأن اختلاف الرأي فيها إنما يعود إلى تعدد زوايا القوة ذاتها، وذلك إما بالنظر إليها من زاويتها كأداة **Instrumentality**، أو كدافع محرك **Motivation**، أو كمحصلة سياسية **Political Outcome**. وإذا كان هناك من يفضل دمجها (أداة + دافـع + محصلة) في مفهـوم واحـد (Morgenthau, 1962:44)، فالـواقـع أنهـا قد تجلت في السـاحـة ـ عبر التـاريـخ ـ في صور متعددة يجدر التمييز بينها. فقد تظهر القوة **كأداة** في حالة استخدامها وسيلة لتحقيق أهـداف محددة، كما أنهـا تتبـدى **كدافـع** حين يتـوجـه تكـوين سيـاسي معين نحو حشد إمكانياته، وتكثيف جهوده، لتحقيق المزيد من القوة. كما تتبلور **«القوة» كمحصلة** مع بروزه في محيطه بطاقة أكبر على النفوذ، وبقدرة أشد على التأثير والتحكم والتوجيه.

فإذا ما كانت تلك هي زوايا القوة ـ فمن الثابت تاريخيا أنها قد توجهت عمليا قبل ظهور الدولة، وأن الدولة قد سبقتها مرحلة طويلة من نمو القوة الحضارية بين المجتمعات البشرية بعامة. كما سبقتها صور عديدة (الأسرة، العشيرة، القبيلة وغيرها) من تنظيم القوة في إطاراتها[٢]. وقد ربطت بينها جميعها ضرورات الحشـد، كما تظهـر عنـد مجابهـة قوى الطبيعـة والمجتمعـات المعادية، وشدتها إليها تداعيات الحشد ونتائجه. كما تمثلت في التفاعل وتبادل الخبرة والمنفعة. ومن هنا تظهر الدولة وجها متطوراً من وجه القوة الحضارية للمجتمع. كما أنهما ـ القوة والدولة ـ من ثمار الحشد، نضجا ـ على مهل ـ معا. وبقدر ما هيأت عنـاصـر القـوة الاقتصـاديـة والاجتـماعيـة والثقافية وغيرها لظهور الدولة، بقدر ما جمعتها الدولة ونظمتهـا بدرجـة تفـوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها. ويجوز القول بأن «القوة» قد تنـامت كظـاهـرة حضـاريـة منـذ جسـدتها الدولة، وذلك بما وسعته من أهدافها وآفاقها، وبما كثفته من عنـاصـرهـا، وبـما حققتـه في مجال استخـدام المـوارد وتبـادل معطيـاتها، وبما كشفت عنه من مستويات المصلحة المشتركة لمجتمعها في السلم والحرب معا.

وهكذا تتحدد عناصر هذه الدراسة على النحو الآتي:

اولا : العناصر الأولية للقوة.

ثانيا : نماذج القوة والتكوين السياسي.

ثالثا : حركة القوة.

رابعا : القوة والتوازن.

أولا : العناصر الأولية للقوة (الاستقرار + الفائض + التكوين السياسي + المصلحة المشتركة)

ما هي العناصر الأولية للقوة؟ ولماذا اختلف نصيب المجتمعات على مر التاريخ منها؟ ولماذا سعت إليها سلما أو حربا؟ تلك مجموعة من الأسئلة تكمن إجاباتها عند خطوط المفارقة الأساسية ـ الطبيعية والحضارية ـ بين المجتمعات البشرية.

ويظهر السعي المبكر بين الجماعات البشرية نحو «القوة» مرتبطا بالصراعات بينها. ويضرب «**الصراع**» بجذوره بعيداً في التاريخ، فقبل فترة تَشَكّل المجتمعات والأمم Nation Making كانت هناك فترة طويلة غامضة من بعض جوانبها من تَشكّل الأجناس Race Making (Steward, 1955:7) تميزت بالحركة غير المحددة للبشر في المكان، وذلك تحت ضغوط من قوى الطرد والجذب، تكاد تكون طبيعية صرفة. وانبثقت الصراعات بينها حول المناطق التي تلبي ـ بجهد أقل ـ احتياجاتها الأولية، منتهية غالبا بفوز جماعة منها بالمنطقة الجاذبة، وتحرك الأخرى عنها. وبذا قدمت الاختلافات المكانية Areal Differentaitions مستويات المفارقة الأولية الداعية للصراع بين الجماعات البشرية.

ولم يقتصر تأثير هذه الاختلافات على إثارة أسباب الصراع بين هذه الجماعات، وبالتالي سعيها نحو القوة فحسب، وإنما هي قد أفضت ـ تبعا لنتائجه ـ إلى تباين مساراتها وتفاوت مراحل تطورها ايضا (Carol, 1971: 206)، وذلك بما حددته من احتمالات **الاستقرار والترحل** لكل منها في منطقتها، وهي الاحتمالات التي أضافت ـ لما سبق ذكره من الاختلافات المكانية ـ أسبابا أشد تعقيدا للصراع، ومستويات أحفل أهدافا لتحقيق القوة.

ويمثل الفارق بين «الاستقرار والترحل» خطّاً أساسيا من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة. ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار **طويل المدى** أهمها في هذا المجال، وذلك بما يتيحه عنصر «**الزمن**» ـ غالبا ـ للمجتمع من ترسيخ خصائصه، ومن نموه سكانيا، فضلا عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الانتاجية، وتحركه إلى مستوى اقتصادي أفضل، وتجاوزه حدوده المعيشية، وتحقيقه لقدر من **الفائض** ـ يؤسس به حضارة بمستوى من المستويات (White, 1959:22)

وقد قدمت «الأنهار» ـ باعتبارها موارد مائية دائمة ـ المحاور الأساسية للاستقرار البشري المبكر. ودعت المجتمعات المرتبطة بها لنوع من التعاون والتفاعل، **بل** والاحتشاد في إطارات تنظيمية محلية أو إقليمية، أحكمت بواسطتها سيطرتها على الموارد المختلفة في بيئاتها المحلية، وضاعفت من درجة تحكمها في عناصرها الطبيعية، سواء في مجال تشكيل خاماتها أو في مجال استخدام طاقتها (الأنهار + الرياح) في التحريك والحركة (Holmyard, 1954).

وإذا كان الفائض قد تحقق في البداية بصورة هامشية، إلا أنه قد تحرك بعد ذلك إلى مستوياته الأخرى. وأدى تراكمه وتحسن وسائل نقله إلى ظهور الأسواق المحلية فالإقليمية، والتي بقدر ما اجتذبته إليها من مناطقه البعيدة، بقدر ما جمعتها مزاياه في إطار من «المصلحة المشتركة». وإذا كانت

المصلحة المشتركة بين القرى قد نبعت ـ بداية ـ من النهر، وضرورة تنظيم استغلال مياهه بينها تلبية لمتطلبات الزراعة، فقد وسعت «**الأسواق**» من نطاقها، استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه. ومع وضوح «**المصلحة المشتركة**» تراجعت أسباب الصراع، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها، بما ينطوي عليه ذلك من تفاعلها وتأصيل ثقافتها، وما قد يسفر عنه ذلك ـ آخر الأمر ـ من تكوينها لوحدتها السياسية.

وقد تحققت «**الدولة**» في أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها. وتعدد ظهورها في صورتها المركزية. والواقع ان «الدولة ـ كإطار للقوة الحضارية ـ قد اقترنت تاريخيا بالمجتمعات المستقرة. أما الجماعات الأخرى التي بقيت على ترحلها فإنها لم تحقق سوى خطوة محدودة في مجال احتشادها الاجتماعي والسياسي (Huntington, 1958:102)، تلك هي خطوة تجمع عشائرها في إطار القبيلة، التي قدمت إطارا يستند إلى الروابط الاثنولوجية (علاقات القرابة والدم) بصفة أساسية، وتحددت المصلحة المشتركة بين بطونها في الماء والمرعى والأمن، وتراوح إيقاع حياتها بين الاستقرار المؤقت (البئر) والترحل (المطر). فإذا ما حققت فائضا هامشيا بددته المواسم السيئة، أو المنازعات فيما بينها. غير أنها قد تميزت بتنظيم داخلي متماسك، يشد مكوناتها، ويمثل حدودها. فعندما ينتهي نفوذ القبيلة تبدأ حدودها. فالقبيلة المنظمة أشبه بدولة تتحرك معها باستمرار حدودها. ومن هنا القول بأن «القبيلة» (وليست الأرض) وطن أفرادها، لا تحيط حدودها بمساحة بل بمجتمع.

وقد يشار إلى هذه القبائل الرعوية المترحلة باعتبارها عنصر «الحركة» في التاريخ السياسي لمعظم انحاء العالم القديم (Huntington, 1958:66)، وذلك بالقياس للدول الزراعية الثابتة عادة في مناطقها. غير أن هذه الحركة بقدر ما غيرت من أوضاع المناطق المجاورة، وعدّلت من مساراتها التاريخية، فإن القبائل التي قامت بها، بقيت على تكوينها ـ محتفظة بخصائصها ـ مجرد كيان متحرك عند حد الكفاف، ولم يُقدَّر لأيها أن تشكّل دولة إلا نادرا. وغالبا ما يتم ذلك في حالة استقرارها في واحدة من المناطق المجاورة. فإذا كانت «الدولة» و«القبيلة» بمثابة الإطارين الرئيسيين لاحتشاد القوة المبكرة، فقد تميزت «الدولة» بارتباطها «**بالأرض**» كقاعدة لوجودها واستمرارها. واقترن استقرارها بتراكم فوائضها. وتداعت عن فوائضها مستويات «المصلحة المشتركة» بين مناطقها. واندمجت جميعها في عملية متواصلة من التفاعل المستمر، تأصلت بها ثقافتها ورسخت شخصيتها. وبذا عبرت نماذجها ـ كما تجسدت في التاريخ ـ عن القوة الحضارية في صياغاتها المختلفة.

ومع تجلي «الدول القوية» في التاريخ، برزت علاقات «**التوازن**» وضروراته، وذلك بحكم التوزيع الجغرافي لمقومات القوة في أنحاء العالم، وما يتسم به من تعدد ومن تباين، يظهر في نظمه المناخية والنباتية والحيوية، وفي موارده الزراعية والغابية والرعوية والسمكية والمعدنية، وفي خطوط السطح والتربة وتراكيبه الجيولوجية، وفي الأنهار وشبكات التصريف والمياه الجوفية، وفي الممرات والمضايق وما ينشأ بين اليابس والماء من علاقات مكانية فرضت من البداية تعدد القوى وتفاوتها بمقدار ما تحوزه كل قوة منها، وأدت إلى استحالة ظهور «**القوة المطلقة**» إلا إذا حازت العالم بأسره. بل إن مجرد السعي نحوها كان يعني على الفور الحرب مع غيرها. وانبثقت حتمية «التوازن» من التنوع المكاني ومن تعدد

القـوى السيـاسيـة، مستنـدا إلى دعـاماته من التعدد والتكافؤ وتوزيع القوة، وإلا استشرت الفوضى، واستعـرت الصـراعـات والحـروب. ومن هنـا يتجلى التـوازن قرينـاً للسلام، وبديلا للحرب؛ يتوقف استمراره على التزام القوى بشروطه، كما يؤدي اخلالها بها إلى اختلاله.

ثانيا : نماذج القوة والتكوين السياسي

تضمنت تيـارات التـاريـخ الحـافلة عددا من نماذج القوة، ارتبط كل منها بتكوين سياسي معين، وانطـوى كل تكـوين منهـا على نوعيـة معينـة من القوة، متميزة بجذورها ومقوماتها ونقاط قوتها وضعفها معـا. وربـما يكـون من المفيد تحديدها بداية، لأهميتها في تحليل الساحة العالمية المعاصرة (كما سيأتي)، وأيضا في التعرف على جذور القوة في كل نموذج منها. ويمكن متابعتها ـ تاريخيا ـ على النحو الآتي :

(أ) نموذج الدولة المركزية القديمة

تجسـدت نماذج القـوة المبكـرة في مجمـوعـة الحضـارات الزراعية المرتبطة بأحواض الأنهار في مصر والصـين والـرافـدين وغـيرهـا. وقـد عرفت هذه المجمـوعة أقدم الأشكال القانونية للحكومة المركزية، مرتبطة بتحقيق مجتمعاتها لقدر من الفائض الانتاجي، برزت به فوق المستوى المعيشي العام لعصرها، وهيأت لوحدتها السياسية «مصلحتها المشتركة» في استغلال مائية نهرها أو أنهارها. فكانت حدودها عادة ما تتفق مع خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل، الجبال) لأحواضها. وقد قدمت هذه النماذج المبكرة ـ في مجموعها ـ الأساس التاريخي والنظري لما عرفت بعد ذلك ـ من وجهة النظر الجيوستراتيجية ـ بالقوى الـبر يـة. وقـد نبعت قوتهـا وتـدفقت من تفاعل عناصر عديدة، تجمعت لها بكمية ونوعية تميزت بها عن غيرها، وتمثلت في (القاعدة الأرضية + الموارد الذاتية + الفائض + الحجم السكاني + الحكومة المركزية + عناصر أخرى) وقد قدمت من خلال هذه العناصر معادلة مقومات القوة الأولى في التاريخ.

والواقع أنه مع كل تطور اقتصادي في مناطق الانتاج، كانت خطوط التبادل تمتد مسافات أطول وإلى منـاطق أبعـد، مما أدى إلى ظهـور محطـات وأسـواق ومـدن على طولها، لا ترتبط بمناطق الانتاج الأصليـة مبـاشـرة، وإنـما هي تستنـد إلى حركـة الفائض مسافات بعيدة عنها، وإلى عدد تكرار مرات التبـادل على طولهـا. ولمـا كان التناسب طرديا بين حجم الفائض وطول المسافة، فقد انتظم توزيعها في مواقعهـا على السـواحل والطرق وغيرها من خطوط الانقطاع الطبيعية (Losch, 1954:51). وقادت مرحلة اقتحام المياه العميقة والوصول إلى الأراضي البعيدة، محققة بذلك نموذجاً جديداً للقوة، في إطار ما أصبح يعرف «بالمدينة الدولة» City State.

(ب) نموذج المدينة الدولة

بقيت السيـادة الحضـاريـة للقـوى الـبر يـة في أحـواض الأنهار الزراعية قرونا طويلة (منذ الألف الخـامسـة وحتى منتصف الثـالثـة ق. م) وذلك قبل أن يقدر لها أن تتراجع عن مكانتها لصالح ما أصبح

يعـرف بالقـوى البحـرية، وهي التي برهنت ـ لقرون أيضا ـ على تفوق المزايا البحرية الجيوستراتيجية، وبأن السيطـرة على المـاء والحـركـة فوقـه، تقـدم ما يكفـل السيطـرة على اليـابس أيضـا (Holland, 1968:39) ، حتى وإن بدا ذلك بمجرد التهديد بالغزو، أو بمجرد السيطرة على خط الساحل وحده دون التغلغـل إلى ما وراءه. ولمـا كانت «البحـار» تمثـل آنـذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس الـذي وصـل إليـه الفـائض، فقـد تكثفت المحـاولات نحو تجاوز الملاحة الساحلية الى المياه العميقة، وتحركت مزايا الفائض إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار)، وأفلتت خيوط التبادل من أسواقها المحليـة المحـدودة الطـاقة، وتركزت على هذه المدن التجارية القادرة على استثمار الفائض وتحريكه إلى أبعد نقطة ممكنة، محققة في كل خطوة مزيدا من الأرباح. وكونت هذه العناصر (حكومة المدينة الدولة + المـوقـع الجغـرافي + الفـائض + الطـريق + التبـادل + عنـاصـر أخـرى) . . . مقـومـات هـذه القـوى الجـديـدة[٣] .

ويعد نموذج «المدينة الدولة» من أقدم الأشكال القانونية للدولة (Carter, 1972:19) التي تكرر ظهورها منذ وقت مبكر على طول طرق التجارة، وفي المناطق التي تفتقر إلى الخصائص المكانية المؤدية لظهور الدولة المركزية. وتجلت ناضجة التكوين في «المدن الفينيقية» منذ الألف الثالثة قبل الميلاد. ثم في وريثتهـا «المـدن الاغـريقيـة» . وما تزال خصائصها ومقوماتها مستمرة في عدد كبير من المدن المعاصرة، وبخـاصـة في العـالم المتقـدم، حتى مع انـدماجها ـ لأسباب شتى ـ داخل إطارات أخرى من الأشكال القانونية للدولة.

وهي لا تختلف عن «الـدولـة المـركزية» من حيث مقوماتها الاقتصادية فحسب، بل ـ وأيضا ـ من حيث بنيتها السياسية والثقافية. فقد أحاط «بالدولة المركزية» في أحواض الأنهار الزراعية إطار سياسي يميل إلى تركيز السلطة في العاصمة، ثم في قبضة الحاكم، استجابة لهدف اتمام السيطرة الكاملة على البيئة والسكان. حيث يؤدي الاتجاه المعاكس (اللامركزية) إلى ظهور المصالح الاقليمية الخاصة. وبذا تتحـول المـدن المـركـزيـة إلى مراكـز إدارية لإحكام قبضة السلطة في العاصمة على اقليمها، وتتلاشى وظـائفهـا وشخصيات أقاليمها. وتذوب في الاطار السياسي والثقافي العام للدولة (Cox, 1975:56) . ويختلف الأمر تماما في المدينة الدولة «التي تتأسس باعتبار أن المدينة City موطن للأحرار، قوامها المواطن Citizen وقاعدتها المواطنة Citezenship ، وتنبثق قانونيتها من كونها مجتمعا للغرباء، لا تربطهم سوى المصلحة المشتركة. فإذا كانت «المتاجرة» بمثابة مبادرة أو مغامرة يتحمل الفرد مسؤ وليتها، فإن المصلحة العـامـة المشـتركة لمجموع أفراد المدينة تفرض عليهم التعاون والتكافل، ولكن على أساس من المساواة بين جميـع من يهمهم ذلـك. وفي هذا الإطـار تتعـدد الآراء وتتنـوع الأفكـار بغير قيود. وهكذا، فإن ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية السياسية، جسدته «المدينة الدولة» في مؤسساتها وحياتها اليومية.

(جـ) النموذج الامبراطوري

ولم تكن «الدولة المركزية» و«المدينة الدولة» هما فقط ما عرفه التاريخ القديم من أشكال التكوين السياسي للقوة، فقد أفصحت تطوراته عن كيانات سياسية كبيرة أحاطت بمساحات واسعة، وضمت

شعوبا ومجتمعات مختلفة، عرفت سياسيا وتاريخيا «بالامبراطورية». وبقدر ما اختلفت دوافع قيامها بقدر ما تعددت أشكالها. فقد كانت دواعي الحماية والدفاع تفوق ما عداها بالنسبة للدولة المركزية في مصر القديمة. ومن ثم، فإن تحولها إلى الشكل «الامبراطوري» في بعض فترات تاريخها، إنما كان لحماية منطقتها الانتاجية في الوادي والدلتا بصفة أساسية. ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للامبراطورية الصينية (Bunchanan, 1966:12). وعندما طمحت «المدينة الدولة» الاغريقية - في عصر الاسكندر - إلى تكوين الامبراطورية فقد تجلى هدفها الرئيسي في الوصول إلى مناطق الانتاج الرئيسية في العالم القديم من مصر إلى الهند، محاولة بذلك السيطرة على هذه المناطق والطرق المؤدية إليها جميعها، وهو ذات الهدف الذي سعت «روما» بعدها لتحقيقة في إطار طموحها لتكوين الدولة العالمية، ثم أورثته من بعدها للامبراطورية البريطانية. وهكذا يمكن تبين الشكلين الآتيين من أشكال التوسع الامبراطوري:

١ - **توسع «الدولة المركزية»** بداية من نواتها الانتاجية، للوصول إلى نهاية حدودها الطبيعية، وربما إلى ما وراءها أحيانا، بهدف المحافظة على نواتها أساسا، وذلك بالدفاع عنها من أبعد نقطة ممكنة عنها، بما قد يقتضيه ذلك من السيطرة على بعض المناطق غير المنتجة، واحكام قبضتها على مداخلها ومخارجها الطبيعية (مثال شبه جزيرة سيناء بالنسبة لمصر)، وإخضاع الشعوب المجاورة، وتأسيس بعض الدويلات الحاجزة Buffer State التابعة لها (دولة المناذرة في الحيرة وكانت تتبع فارس، والغساسنة جنوبي الشام... وكانت تتبع روما)، أو بانشاء الحصون والقلاع للحماية والمراقبة. وربما أحاطتها - أو نواتها - بسور متواصل الامتداد، يقيها الهجوم المتكرر من جهة معينة (سور الصين العظيم). وقد ينطوي توسعها - في مرحلة معينة - على أهدافه الاقتصادية أو العرقية أو الدينية أو غيرها، غير أن الدفاع عن النواة الانتاجية، يبقى بمثابة الغاية الأساسية لها.

٢ - **توسع «المدينة الدولة»** بداية من موقعها المتميز على خطوط التجارة والتبادل، وذلك لحسم المنافسة بينها وبين المدن الأخرى (الحروب بين المدن الإغريقية، الحروب البونية بين روما وقرطاجنة) أو للإحاطة بأطول مسافة ممكنة من خطوط التجارة، أو بتأسيس مستعمرات لها عند هوامش المناطق المنتجة (المستعمرات الفينيقية على الساحل الشمالي لأفريقيا)، أو بالتحكم في منافذ الفائض، وثغرات تدفقه عند السواحل والمضايق والممرات الجبلية. وتصل إلى أقصاها مع السيطرة المباشرة على مناطق الانتاج ذاتها (الاستعمار)، وهو ما حققته الامبراطورية الرومانية على مراحل، بداية من نواتها «روما»، تنفيذا لسياستها الرامية إلى السيطرة على مناطق الانتاج في العالم القديم، وعلى طرق التجارة عبره جميعها. ومن هنا يظهر «الهجوم» محوراً أساسيا في سياساتها هذه (Cox, 1975:79).

وهكذا ينطوي هذا التكوين الامبراطوري على جماع من عناصر قوة (الدولة المركزية + المدينة الدولة) معاً، مع اختلاف درجة توجهه - نسبيا - إلى الدفاع والهجوم باختلاف نواته وبدايته. وإذا كان هذا التكوين يشبه من بعض الجوانب ما أصبح يعرف «**بالكيان الكبير**» في الصياغة الجوستراتيجية المعاصرة، إلا أن اقترانه الدائم بالهجوم، وقيامه على أسس من التوسع والسيطرة (خاصة عندما تكون المدينة الدولة بدايته) قد اقتضته آخر الأمر تكلفة باهظة، فضلا عن أن تركيز موارده في النواة المهاجمة،

وحرمان بقية أجزائه من مزايا مواردها، ونزحها منها أولا بأول إلى خارجها، وتحويلها إلى مستعمرات تابعة، قد أدت بهذا التكوين إلى نهايته، وهي الخصائص التي تبدت في النموذج الامبراطوري الروماني واضحة، وورثتها عنها بقية الامبراطوريات الأوروبية اللاحقة، مما يجعله مختلفا ـ في مضمونه ـ عن الكيان الكبير في صورته المنشودة، خاصة من حيث قيامه ـ اي الكيان الكبير ـ على أسس من الرضاء والمساواة بين مكوناته، ومن حيث وضوح «المصلحة المشتركة» لها جميعا من تكوينه والتجمع في إطاره (Seabury, 1965:136).

والواقع أن «الامبراطورية الرومانية» لم تجمع بين عناصر القوة في «الدولة المركزية» والمدينة الدولة فقط، وإنما دمجت مقومات القوة البرية والبحرية في إطارها أيضا، متفوقة بذلك على الامبراطورية الفارسية المعاصرة لها، والتي تبدت في التاريخ كقوة برية أساسا. ورغم أن الصراع بينهما قد استمر سجالا دون نصر نهائي أو هزيمة نهائية لأيهما، إلا أن نموذج القوة الروماني قد امسى بمثابة النقطة القصوى على منحنى القوة في العالم القديم، ليس فقط بحكم استمراره الزمني (الامبراطورية الرومانية الشرقية المعروفة بالبيزنطية) لفترة اطول من النموذج الفارسي، بل وأيضا بما عبرت عنه من «حلم القوة» الذي توارثته القوى التاريخية التالية، خصوصا البحرية منها، ومع عدم تجاهل أن العصور الوسطى بأكملها ـ تقريبا ـ هي عصر القوى البرية (Huntingtpm, 1955).

واذا كانت «روما» عاصمة الامبراطورية الرومانية الغربية، قد اجتاحتها هذه القوى البرية المندفعة من سهوب آسيا الوسطى وأسقطتها (٤٧٦م)، فقد واجهت «بيزنطة» عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية ـ بعد أقل من قرن ونصف ـ قوة برية متنامية أخرى. تلك هي الدولة العربية الإسلامية، التي تبلورت نواتها في شبه الجزيرة العربية، وتسيدت العصور الوسطى بأكملها. وهي ليست من نوعية القوى البرية المبكرة في أحواض الأنهار الفيضية، باعتبارها لم تستند ـ في البداية ـ إلى منطقتها الانتاجية الذاتية، وإن أضافت إليها بعد ذلك عددا منها (العراق، الشام، مصر، شمالي افريقيا، وغيرها). كما انها ليست من نوعية «الامبراطورية الرومانية»، باعتبار أن توجهها كان بريا بصفة أساسية. كما أنها تختلف عن القوى البرية الآسيوية الأخرى، بما انطوت عليه من طاقة دينية وثقافية تشربتها (الدين، اللغة) المناطق المفتوحة وانتمت بها إليها. غير أن امتدادها المساحي الواسع كان فوق طاقة حكومتها المركزية. فتتابعت حركات الانفصال المستندة أيضا إلى النعرات الشعوبية. كما أنهككها الصراع مع القوى البرية الآسيوية (المغول) من ناحية، ومع القوى البحرية الأوروبية المتنامية بعد الكشوف الجغرافية من ناحية أخرى. ودخلت آخر الأمر في إطار قوة برية أخرى هي الدولة العثمانية (محمود، ١٩٦٨ : ٦٣).

د ـ نموذج الدولة القومية

كما سبقت الإشارة، فإن القوى البحرية التجارية قد بلغت ذروتها في العصور القديمة داخل الكيان الروماني الامبراطوري. دخلت بعدها مرحلة ركود طويلة بعد سقوط «روما» (٤٧٦م)، استمرت قرابة عشرة قرون، تسيدتها تقريبا القوى البرية (الدولة العربية الإسلامية). وإذا كانت

القبائل الرعوية الآسيوية التي أسقطت «روما» ـ قد استقرت آخر الأمر، ودخلت في مرحلة طويلة من التطور البطيء داخل الإقطاعية، استمرت طوال العصور الوسطى (Huntington, 1958:128) ، إلا أنها لم تفصح عن نتائجها إلا بعد أن هدأت الأحوال، وترسخت ثقافاتها في إطاراتها القومية، والتي مهدت لظهور «**الدولة القومية**» في أوروبا مع بداية عصر النهضة. وبقدر ما انكمشت «القوى البحرية» طوال العصور الوسطى، بقدر ما عاودت اندفاعها بعدها، محاولة استعادة ما فقدته من أسباب قوتها (طرق التجارة + مناطق الانتاج). واستمرت معطيات الكشوف الجغرافية منذ منتصف القرن ١٥م إلى الحد الذي فرضت به هيمنتها على العالمين القديم والجديد معا. تصدرت «بريطانيا» هذه القوى ليس فقط بحكم سبقها إلى تكوين دولتها القومية (مع نهاية القرن الثاني عشر)، بل ـ وأيضا ـ بحكم ما استوعبت من اهداف الكشوف الجغرافية، وما طورته من غاياتها وما وظفته من نتائجها لحسابها ومصالحها (Hartwell, 1963:9) . بل وقدمت من خلال «الشركة + البنك» معادلة جديدة للقوة، تستند إلى «**الصناعة**» بصفة أساسية. وكما أدى «**الفائض الانتاجي**» ـ في مناطقه ـ إلى تبلور نماذج القوة المبكرة في أحواض الأنهار الزراعية، ثم أفضت «**حركة الفائض**» على طول خطوط التبادل إلى ظهور نموذج «المدينة الدولة» فإن ما أسفرت عنه الكشوف الجغرافية من اتساع الأبعاد البرية والبحرية للعالم قد أدى إلى ما أصبح يعرف في التاريخ بالثورة التجارية **الثانية**، والتي مكنت تراكمات أرباحها وفوائض استثماراتها من اجتياز عتبات ما أصبح يعرف أيضا **بالثورة الصناعية**، بكل ما يقترن بذلك من مشكلات ومن تكلفة باهظة.

وإذا كانت «بريطانيا» قد ورثت عن «المدن الفينيقية» أهمية حماية الطرق وتأسيس المستعمرات، وورثت عن «أثينا» الديمقراطية، واستوعبت الخبرة الرومانية المتصلة بسياسة التوسع في مناطق الانتاج والفائض، فإنها قد أضافت إلى ميراثها ما ابتكرته لنفسها من أساليب تشكيل الخامات، ومن أوعية الصناعة التحويلية. وتكاملت في نموذجها مقومات القوة الجديدة المستندة إلى (الدولة القومية + المدن الصناعية + الاستعمار + الجيش والأسطول + التنظيم والادارة + عناصر تفصيلية أخرى). هذا عدا ما استثمرته من مزاياها المكانية (الموقع الجغرافي + الطبيعة الجزرية + الجهات البحرية)، والتي تضاعفت قيمتها بعد الكشوف الجغرافية بالقياس لما قبلها (Hartwell, 1963, 82) ، مما أدى إلى بروزها عالميا في كيان امبراطوري غير مسبوق.

هـ ـ نموذج الكيان الكبير

بقيت « بريطانيا » على صدارتها العالمية ، مستندة إلى مقوماتها الامبراطورية عدة قرون ، حتى أفصحت متغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى عن معادلة جديدة للقوة ، لم تكن معطياتها في صالح «بريطانيا» . فتراجعت عن مرتبتها لحساب ما أصبح يعرف ـ من وجهة النظر الجيوستراتيجية ـ «بالكيان الكبير» ، وذلك مع تجلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الساحة العالمية وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، بحشد من عناصر القوة مدمجة في كيان **متصل ومتكامل** معا . ولا يعني ذلك أن العالم لم يعرف قبلها كيانا كبيراً ، فقد جسدته «الصين» منذ الألف الرابعة قبل الميلاد . كما شكلته الامبراطوريات المختلفة معها وبعدها على مر التاريخ (خاصة الامبراطورية الرومانية) . وقدمت

«الـدول العـربيـة الإسلامية» كيانا كبيراً متميزاً معظم العصور الوسطى . وسعت «بريطانيا» إلى تكرار الكيـان الـرومـاني الكبـير . وحققت ذلك بقدر ما أضافت إليه . إلا أن النموذج المعاصر للكيان الكبير وإن اتفق مع «النمـوذج الصيني» من حيث وحـدة قاعـدته الأرضية ، وتدامج مساحته الكبيرة ، إلا أنه يتميز عنه بتنوع دعاماته الاقتصادية المستندة إلى أعلى مستويات التكنولوجيا المعاصرة ، وأيضا بأهدافه وسيـاسـتـه التي تتجـاوز حدوده لتشمـل العـالم بأكمله (Barton, 1967 : 17) . كما أنه يتميز عن بقية ما تشكل في العالم من امبراطوريات سابقة (خاصة الرومانية والبريطانية) بقدر من الكفاية الذاتية لم يتوفر لأي منهـا ، ليس فقـط بحكم المسـاحـة الـواسعة ، بل وأيضا بتكامل مناطقه الانتاجية وتنوعها ، وبما تكـاثف فوقهـا من تجمعـات سكانية بأحجام كبيرة وفاعلية متميزة ، وثقافة متقاربة . ومهما ترامت دوائر نفوذهما في أنحاء العالم ، إلا أنهما قد تخلصا من عبء النموذج «الامبراطوري» الموزع الأوصال في قارات العـالم في صورتـه الاستعمارية المباشرة (خاصة النموذج البريطاني) بكل ما يقتضيه ذلك من تكلفة دفاع باهظـة عن المنـاطق البعيـدة ، والطرق المؤدية إليها معا ، وقدما (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) نموذج الكيان الكبير المعتمد على قوته الذاتية **أولا** ، ثم على ما يمكن أن تشقه هذه القوة لنفسها من قنـوات النفـوذ الاقتصـاديـة والسياسية والثقافية ، بل والايديولوجية في خريطة العالم المعاصرة . وتمثلت معادلة القوة الجديدة ـ مع اختلاف التفصيلات بين قطبيها ـ في (القاعدة البرية الواسعة + تنوع المناطق وتكاملها + الكفاية الذاتية المقترنة بالتبادلات الواسعة + التكنولوجيا في أعلى مستوياتها + الايديولوجية الـواضحـة + السيـاسـة العـالميـة متعـددة المستـويـات + عناصر أخرى) ، بالإضافة إلى ميراث القوة التاريخي ، كما ورثته واستوعبته كل منهما ، تبعا لطاقتها وأسلوبها (Seabury, 1965) .

على أنه تجدر الاشارة إلى أن ما سبق تحديده من نماذج القوة ، ليست بحال كل ما أفرزه التاريخ منهـا ، ومـا يزال ، فهنـاك غيرها مما تنطوي عليه صفحاته وتفصح عنه ، مما قد يندرج تحت ما ذكر منها كليا أو جزئيا ، ومما أيضا قد يختلف عنه . كما أن ما حاولت المعادلات الوصفية الإحاطة به من عناصر القوة ، ليست بحال جامعة مانعة (كما سيأتي) . فما ورد منها ليس سوى أهمها من وجهة نظر معينة . بل إن بعضهـا قد خلا من عنـاصـر لازمـة لها جميعهـا ، من قبيل (مرونة الثقافة وطاقتها الانتشارية ، قدرة الحشد والاندفاع ، التطور والجمود ، مستوى الطموح القومي) ، وغير ذلك من المقومات التي تفاوت تأثيرهـا من نمـوذج لآخـر ، فأدرجت جميعها تحت «عناصر أخرى» عند نهاية كل معادلة وصفية منها . ويتبقى أن ما وردت عليـه النـماذج من تتـابـع زمني تاريخي لا يعني نهايـة أيها أو تلاشي مقومات قوتها في جوهـرهـا . فنهـايـة النمـوذج لا تعني ذلـك بالنسبة لمقوماته ، حيث ينطوي ميراث القوة الراهن عليها جميعهـا . وإذا كان لكـل مرحلة تاريخيـة نمـوذجها الأكثر بروزا ، فقد كانت كل مرحلة تخلّف للمرحلة التـاليـة تراثهـا وخبراتها ، التي كونت في مجموعها « **ميراث القوة الحضارية**». أما نهاية النموذج ذاته فلا تعني أكثر من أنه لا وجود للقوة المطلقة المستمرة في الزمان والمكان . فاحتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة باستمـرار ، والـوضـع الـراهن لتـوزيـع القـوة في السـاحة العالمية ليس أبديا ، وهذه الكثرة من الدول الضعيفة يمكنها أن تتلمس لنفسها سبيلا من سبل القوة . وهذا بالضبط هو ما هدفت إلى تحديده هذه المتـابعـة لجذور القـوة ومقوماتها الاستراتيجية عبر التاريخ ، وهو أيضا من ضمن أهداف المتابعة التالية لحركة القوة زمنيا على منحنيات نماذجها صعوداً وهبوطاً من مرحلة تاريخية لأخرى ، ولحركة القوة مكانيا من منطقة جغرافية لأخرى أيضا .

ثالثا : حركة القوة

تتحرك القوة ـ كما تجلت في نماذجها وعبر التاريخ ـ حركة ذاتية على منحنى نموها الخاص من بدايته إلى نهايته (الحركة التاريخية)، وحركة أخرى مكانية من موقع لآخر، حسب توافر مقوماتها (الحركة الجغرافية). وتعكس الثانية اختلاف التوزيع الجغرافي لمقومات القوة من ناحية، وتأثير التفاعلات الحضارية بين المجتمعات البشرية في تعدد وتتابع مراكزها من ناحية أخرى. ورغم ما أدت إليه الظروف الجغرافية من اختلاف العناصر الأولية للقوة من منطقة لأخرى، فإن التفاعل بينها وانتشار منجزاتها Cultural Diffusion عرضياً بين نماذج القوة المتزامنة، وطوليا بين نماذجها المتتابعة، قد جعل منها ميراثا حضاريا عاما لجميع الدول والمجتمعات، لا يدّعيها أيها لنفسه، ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر (Holmyard, 1954). وهكذا، فإن ما وزعته الجغرافية قد جمّعه التاريخ. وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان وحده إلى مداه، فإن التاريخ الإنساني لها كله، خاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق، كما تقدمها لها انجازاته التكنولوجية وإلى آخر صورة معاصرة منها. ومن هنا أهمية دراسة **حركة القوة** من وجهيها التاريخي والجغرافي معا، للتعرف على منحناها التاريخي، ولتحديد مقوماتها المكانية. ويمكن تحقيق ذلك في النقاط (أو الحركات) **العشر** التالية :

(١) لقد سبقت الإشارة إلى البدايات المبكرة لتبلور القوة الحضارية في أحواض الأنهار الزراعية، وإلى مقوماتها أيضا فيما يشبه المعادلة، ويبقى السؤال قائما عن أسباب تراجع هذا النموذج الأول للقوة، وذلك بعد بروزه المشهود منذ الألف الخامسة قبل الميلاد، واستمراره في بعض أنحاء العالم القديم قرونا متطاولة. ورغم صعوبة الإجابة عن هذا السؤال، لأسباب تعود إلى تعدد مراكز القوة في هذا النموذج المبكر (الصين، مصر، وغيرهما) وتنائي المسافات بينها، وإلى خصوصيتها الجغرافية والحضارية والثقافية، وإلى اختلاف ما تعرضت له كل منها من ضغوط ومؤثرات خارجية، إلا أن هناك ثمة مجموعة من نقاط الضعف المشتركة بينها. كمنت في بنياتها، وأفضت ـ مع غيرها ـ إلى تراجعها أو إلى انهيارها، يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

* إذا كانت هذه القوى قد استندت إلى قاعدة برية مناسبة، فإنها قد بقيت حبيسة أبعادها وخطوط انقطاعها الطبيعية من السواحل والجبال والصحراوات. ونادراً ما تجاوزتها إلى ما وراءها. وبقدر ما كان الانتشار الصيني ـ مثلا اولا ـ واسعا بأي مقياس، بحيث شملت امبراطوريتها جملة أحواضها النهرية الرئيسية (هووانج هو، يانج تسي كيانج، سي كيانج)، بقدر ما كان توجهها البحري محدوداً، وارتبطت تبادلاتها بالأجزاء الصالحة للملاحة من أنهارها. وهكذا قيّدتها قاعدتها البرية وأحكمت الأنهار وثاقها. وفقدت بذلك ـ من وجهة النظرة الجيوستراتيجية ـ ميزات جبهاتها البحرية، التي خلت تقريبا من وجودها، فشغلها غير الصينيين من الملاويين وغيرهم (سطيحة، ١٩٦٩ : ١٩). ورغم المحاولات المصرية المبكرة ـ مثلا ثانيا ـ للخروج من شرنقتها البرية المنحصرة في وادي النيل ودلتاه إلى البحرين المتوسط والأحمر، إلا أنها بقيت مشدودة إلى وادي النهر ودلتاه، تتوسع بريا في كل اتجاه نحو الشام شرقا وبرقة غربا والنوبة وما وراءها جنوبا، دون أن تجاوز حدودها البحرية شمالا إلا في إطار تبادلي ضيق، أمسكت بزمامه المدن الفينيقية وجزيرة

كريت وغيرها من القوى البحرية التي ظهرت بعدها، فوجدت الفرصة أمامها لأن تملأ هذا الفراغ البحري بنشاطها، وأن تستثمر معطياته التبادلية لحسابها. بل وأن تتلمس السبل للهيمنة على مناطق الانتاج البرية ذاتها.

* واذا كانت «**الزراعة**» قد هيأت لهذا النموذج المبكر القاعدة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الكفاية المعيشية، ثم الانتقال مع فائضها إلى مرحلة التبادل المحلي فالإقليمي، فإنها لم تتحرك بعدها إلى مرحلة التجارة الواسعة، ولم تحول تراكم فوائضها إلى حركة متواصلة عبر البحار إلى المناطق البعيدة فالأبعد. واجتذبت شبكة أنهارها «**الأسواق**» إلى داخل قواعدها البرية ذاتها، وقيدتها مواقعها الداخلية، إما على طول هذه الأنهار أو في مناطق انتاجها. وضاقت بذلك خطوط تبادلاتها. وبقدر ما أدى ذلك إلى ازدهار تجارتها الداخلية، بقدر ما تقطعت تجارتها الخارجية. وعند نقاط التقطع هذه قرب السواحل وعند مصبات الأنهار ظهر الوسطاء، هؤلاء الذين شغلوا منطقة الفراغ التبادلي بين السواحل وما وراءها، وأمسكوا بخيوط التبادل عند نهاياتها البرية. وغامروا بمدها إلى أبعد مسافة ممكنة. ومكنتهم الأرباح من تحسين وسائل النقل وتطويرها، ومن تأسيس المحطات والموانىء والأسواق على طولها. وتدريجيا اجتذبت إليها مزايا الفائض وشدته إلى خارج مناطق الانتاج، لتبدأ بذلك دورة نموها. ومع دوران عجلة التبادل لحسابها تضاعفت لمرات قوة هذه المدن التجارية النامية، ليس فقط على حساب منطقة الانتاج الأصلية ككل، وإنما أيضا على حساب مدنها وأسواقها المحلية كل على حده (White, 1959, 72).

* وإذا كانت «**الأنهار**» في هذا النموذج المبكر... قد دعت إلى تنظيم وحداته في إطار سياسي مركزي بلغ غايته في مصر والصين، مضاعفة من قدرته على الحشد والدفاع واستثمار مياه النهر على طوله، فإن هذه المركزية ذاتها قد أضعفت من النمو الذاتي للأسواق والمدن، عدا العاصمة. وأدت إلى فقدانها روح المنافسة وجسارة المبادأة، بل وإلى تلاشي شخصياتها، باعتبارها مدنا تتلقى المراسيم والأوامر من العاصمة، لتقوم بتنفيذها (Self. 1961, 82). يسيطر على أجوائها جمود البير وقراطية الحكومية، بلا ديمقراطية أو ثقافة متميزة. وهكذا تظهر معظم «المدن» في هذا النموذج باهتة التضرس في هذا الإطار من المركزية الصارمة، لا تؤدي دورها ـ كما ينبغي ـ في قيادة ريفها، وفي تطويره ثقافيا وسياسيا واقتصاديا كما يجب.

وأدى الانتشار الواسع للقرى ـ باعتبارها وحدات الانتاج الأساسية ـ إلى حضارة ريفية الطابع. وظهرت «المدن» أقل عدداً من أن تؤثر في هذه البنية الريفية، لا تعرف من الوظائف الحضرية الحقيقية (الصناعة، التجارة) سوى مستوياتها الدنيا، متوجهة تماما لخدمة ريفها وتلبية احتياجاته، ومستندة إليه تماما اقتصاديا. وإذا كانت «المدن» تظهر استجابة لتجاوز المجتمع مرحلته المعيشية، لتؤدي وظيفتها في استثمار فائضه تجاريا وصناعيا، فقد بدت هذه المدن أقل كفاية عن تحقيق ذلك، فأفلتت منها خيوط الفائض مع ظهور الجيل التالي من المدن التجارية.

وليس ما ذكر من نقاط ضعف هذا النموذج المبكر (التوجه البري + انتقال مزايا الفائض

إلى خارجه + المركزية المفرطة + المدينة الضعيفة) سوى بعضها. وهناك بلا شك غيرها، مما لا يزال في جملته كامنا في معظم الدول المعروفة الآن بالنامية. ومنذ فقد هذا النموذج عناصر قوته، فإنه نادرا ما استردها. لا يدل على ذلك ترتيبه الراهن في هرم القوى، بل وأيضا خضوعه شبه الدائم للقوى الخارجية، منذ نهاية الألف الأولى قبل الميلاد. فقد دأبت القوى الأخرى منذ ذلك الحين على نزح فوائضه. وإذا كانت بعض الدول النامية قد حشدت طاقتها في اتجاه التحرر من أوضاعها المتردية المزمنة، فإن نجاحها تحدده قدرتها على علاج هذه المجموعة من نقاط الضعف وغيرها (مجلى، ١٩٧٧ : ٨٧)

(٢) تبدت ظواهر حركة مراكز القوة إلى خارج مناطق الانتاج الزراعية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، وتجلت مع **«الظهور الفينيقي»** على خطوط التجارة التي كادت أن تصبح عالمية بمقياسها، وجسدت «المدينة الفينيقية» نموذج القوة البحرية الصاعد على منحنى قوته، وذلك مع استثمارها الفعال لمعطيات مواقعها عند نهايات خطوط التجارة الشرقية البرية. ووسعت من آفاقها بتأسيس مستعمراتها التي رصعت الساحل الشمالي لأفريقية. وإذا كانت المدينة الفينيقية قد قدمت ـ في ازدهارها ـ وجه القوة البحرية ومقوماتها (الفائض + التبادل + الطريق)، فإنها قد عكست بانهيارها وجه ضعفها هذه التي تمثلت بالنسبة لها في: (Carter, 1972: 62) :

* انقطاع الطرق بسبب الحروب المحلية والمنافسات الضارية.
* تدني حجم الفائض في مناطق الانتاج بسبب الاضطرابات الداخلية.
* ظهور قوى بحرية أخرى منافسة (كريت، المدن الاغريقية).
* احتدام المنافسة بين المدن الفينيقية ذاتها (صور وصيدا وجبيل وبيبلوس).
* ضعف التوجه الفينيقي نحو تجارة المعادن والأسلحة، فاستأثرت بها «كريت» ورجحت كفتها بها، مع اشتداد الطلب عليها من القوى البازغة.
* تعرض المدن الفينيقية لضغط القوى البرية (مصر، بابل، آشور) المجاورة وتحولها إلى ساحة لارتطامها.

(٣) وقبل ان تسقط المدن الفينيقية على الساحل الشامي، كانت «كريت» قد برزت كقوة بحرية مناوئة، تستند إلى تجارة المعادن والسلاح. غير أنها لم تستمر طويلا بسبب تعرضها للتدمير من قبل جماعات بحرية، قامت بغزوها مستغلة فترة استعرت فيها حروبها الداخلية، وأسفر ذلك عن معطياته لصالح **«المدن الإغريقية»** التي ورثت تجارة البحر المتوسط. كما قامت بمد خطوطها إلى الظهير الأوروبي المترامي وراءها، واستحثت دوافع الطلب بين أوروبا والشرق، ودعمت خطوط الحركة بتأسيس المستعمرات على النمط الفينيقي، وسيطرت على جزر البحر المتوسط، وطورت من صناعة السفن. ومثلما وضعت القوى النهرية سياستها على أساس حيازتها للنهر من منبعه إلى مصبه فقد طمحت «مقدونيا» إلى السيطرة على خط التبادل بأكمله بين الهند وأوروبا. غير أنها قد تصادمت مع قوة برية راسخة (فارس)، وأدى ذلك إلى تضعضعهما معا. وإذا كانت «فارس» قد استمرت بعد ذلك طويلا، فقد هبطت المدن الاغريقية على الجانب الآخر من المنحنى وذلك لأسباب عديدة من بينها (Carter, 1972:81) :

* ضعف القاعدة البرية الذاتية (الموارد) للمدن الاغريقية.
* اتساع أهدافها بما لا يتناسب مع طاقتها السكانية.
* ارتفاع نسبة العبيد بين سكان مدنها، والتمييز بينهم وبين الاغريق الخلص (الأحرار).
* اشتداد المنافسة بين المدن الإغريقية، وتبديد قواها في الحروب فيما بينها.
* بزوغ عدد من القوى المناوئة في البحر المتوسط، وفي الظهير الأوروبي، خاصة على طول نهر الراين وساحل البحر البلطي. غير أن «روما» كانت أهمها، كما أثبتت ذلك التطورات اللاحقة.

(٤) ورثت «روما» عناصر «القوة البحرية» و«المدينة الدولة» و«الكيان الامبراطوري الكبير» معا، وخاضت معركة السيادة مع «قرطاجنة» (تونس) ذات الأصل الفينيقي، فيما عرفت بالحروب البونية طوال القرن الثاني ق.م. وتجاوزت جبال الألب حتى بريطانيا. واستقرت حدودها الشرقية على طول الراين والدانوب. وكونت ـ على نحو غير مسبوق ـ امبراطورية برية بحرية معا. وبالطريق المعبد (Roman Road) والسفينة المتطورة فرضت سيطرتها على أجزائها المترامية دون أن ترتطم ـ بعد قرطاجنة ـ بقوة ما حقيقية، حتى واجهت «فارس» بقوتها البرية الراسخة، والتي وإن اخترقتها «مقدونيا» ـ من قبل ـ في دورة من دورات ضعفها فإنها كانت في عصر «روما» تمر بواحدة من دورات قوتها. فعمدت «روما» إلى الالتفاف حولها دون اختراقها. وهيمنت على البحر الأحمر وما يمر فيه أو بموازاته من طرق التجارة البحرية والبرية. ومعها انتعشت جملة مدن التجارة الشامية والمصرية والحجازية واليمنية. ومنها توالت خطوط التجارة إلى منابعها الشرقية الآسيوية. وقد واجهت «فارس» هذه العملية أكثر من مرة، سواء بتأليب القوى المحلية، أو محاولة السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، أو بالإطلال على البحر المتوسط بغزو مصر، غير أنها قد أعوزتها دائما دعائم القوة البحرية، التي بقيت من مقومات الهيمنة الرومانية طوال عصرها. وقد حولت البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية أسمته بحرنا Mare Nostrum، مستندة أيضا إلى قدرة متميزة على الحشد والتنظيم والإدارة، وإلى بنية حضارية تتسم بالواقعية والنظرة العملية، وإلى نصوص قانونية أرست بها أوضاع ما عرف بالسلام الروماني Paxa Romana في ولاياتها، وانطوت ثقافتها على أنماط من النظم السياسية مصدراً ورصيدا للنماذج التالية، ومرجعا لمعظم النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة (Holland, 1968:18). ليس فقط بما جسده نموذجها من عناصر القوة وأسبابها، بل وأيضا فيما أفصح عنه انهيارها من عوامل التحلل والضعف.

لقد هبطت «روما» على الجانب الآخر من منحنى قوتها على مراحل متتابعة، تعرضت خلالها لتمزقات داخلية عنيفة، مثلما واجهت من خارجها ضغوطاً مدمرة، يمكن تحديد أهمها فيما يلي (حمدان، ١٩٦٨):

* تمزقها الحاد في القرن الرابع الميلادي (٣٢٠م) إلى دولتين متصارعتين هما الدولة الرومانية الغربية (روما) والدولة الرومانية الشرقية (بيزنطة)، وذلك بعد فترة الاضطرابات الداخلية العنيفة.

* قدر للدولة الرومانية الغربية أن تواجه وحدها قوة البر الآسيوية العاصفة، التي توالت هجمات قبائلها الرعوية، مجتاحة قلاع وحصون Limes الراين والدانوب، حتى أسقطت «روما» (٤٧٦م) ذاتها. كما قدر للدولة الرومانية الشرقية أن تواجه قوة برية أخرى، تبلورت في شبه الجزيرة العربية. واضطرتها للتراجع أمامها، مخلية لها الشام ومصر وشمالي افريقية. واستمر الصراع بينهما سجالا طوال العصور الوسطى بأكملها.

* احتوت البنية الداخلية للامبراطورية ـ منذ البداية ـ على عدد من نقاط الضعف بددت قوتها، يمكن تلخيصها في اعتماد نواتها ـ روما ـ شبه المطلق على غيرها، سواء فيما يتصل بتموينها وغذائها، أو بالعاملين فيها من العبيد بأعداد تفوق أحرارها، أو بحشد جيوشها من جنسيات شتى تضمها امبراطوريتها، ترتب عليها حالة من الترف نخرت عظامها، وتغير في نظم الحكم بحيث يمكن القول بأنها قد جربتها جميعا من أقصاها الديمقراطي إلى أدناها الديكتاتوري، واقترن ذلك بسياق من المؤامرات والمنافسات والصراعات الدموية يكاد لا ينتهي (حمدان، ١٩٦٨).

(٥) لقد سبقت الإشارة الى «**قوة البر**» التي تبلورت في شبه الجزيرة العربية، والتي دفعت بالدولة الرومانية الشرقية إلى ما وراء جبال طوروس، تلك هي «**الدولة العربية الإسلامية**» التي صعدت منحنى قوتها ـ مستندة إلى عقيدتها ـ منذ منتصف القرن السابع الميلادي. وقبل أن ينتهي هذا القرن، كانت قد أصبحت قوة البر الرئيسية في العالم القديم، بما ورثته من مناطق تراجعت عنها الدولة الرومانية، فضلا عن الأمبراطورية الفارسية بأكملها حتى هوامش الصين. ولم يكن **الدرس الفارسي** غائبا عن رؤيتها، فسعت منذ وقت مبكر ـ قبل أقل من ربع قرن من قيامها ـ إلى بناء أسطولها، ومشاركة الأسطول البيزنطي هيمنته على البحر المتوسط. كما أدركت مفاتيح القوة الرومانية في إبانها، فوضعت سياستها للاحاطة بالبحر المتوسط من جميع جوانبه. ولم يكن خارجا عنها سوى جانبه الأوروبي، فضغطت بكل قوة هامشه الشرقي (القسطنطينية)، واخترقت هامشه الغربي حتى سلسلة البرانس بين اسبانيا وفرنسا. وعند هذين الهامشين دارت رحى الصراع بينها وبين أوروبا طوال سبعة قرون. وتتابعت دورات المد والانحسار بينهما فوق البحر المتوسط وجزره. ولم تكن نتيجة الصراع ـ من وجهة النظر الجيوستراتيجية ـ في صالح أيهما. حيث ان قوة البر الرعوية الآسيوية ـ التي سبق وأسقطت روما ـ قد حصدت نتائج الصراع لحسابها. هذه القوة الكامنة في مثلث السهوب الوسطى الآسيوية الرعوية، والتي كانت تمر بدورات متعاقبة من النمو والانكماش، تعددت تفسيراتها (محمود، ١٩٦٨ : ٨٧)، قد اندفعت بجحافلها تجاه الدولة العربية الإسلامية التي أنهكها الصراع الخارجي والتمزق الداخلي، وضغطت عليها حتى دخلت بغداد (١٢٥٦م) عاصمتها. ومن نفس **المنبع الآسيوي** تبلورت هذه القوة في دورة قوة ـ تحت قيادة الأسرة العثمانية المسلمة ـ استمرت طويلا بالقياس لما سبقها، وضغطت على «القسطنطينية» حتى أسقطتها (١٤٥٣م)، محققة ـ لحسابها ـ حلما قديما للدولة العربية الإسلامية. وعندما دخلت أيضا «القاهرة» (١٥١٧م)، أصبحت معظم أراضي هذه الدولة في إطارها. وبرزت بذلك كأكبر قوة برية في عصرها، ووصلت إلى أعلى نقطة على

منحنى نموها، عندما ضمت إليها «البلقان» ووصلت إلى أبواب «فينا» مفتاح أوروبا الثاني بعد القسطنطينية، مهددة السهل الأوربي الأعظم وراءها بأكمله. واحتشدت لها أوروبا جميعا لصدها. وعندما تراجعت عنها (١٥٣٢)، تكررت نتائج تراجع الدولة العربية الإسلامية ـ قبلها ـ عن استكمال التفافها حول حوض البحر المتوسط، فيما يعرف في التاريخ الإسلامي بمعركة بلاط الشهداء (٧٣٢م)، وفي التاريخ المسيحي بموقعة تور أوبواتييه. ذلك التراجع الذي استمر في جزره، لصالح المد الأوربي المحتشد لصد العرب المسلمين في المرة الأولى، والأتراك المسلمين في الثانية، وذلك مع عدم تجاهل المتغيرات التاريخية والحضارية المقترنة بهذا التراجع في المرتين (محمود، ١٩٦٨). لقد انطوى تراجع القوة العربية الإسلامية على أسبابه الدفينة ونتائجه الواسعة هذه التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

* بقدر ما قدمت القاعدة البرية الواسعة للدولة العربية الإسلامية من أسباب القوة، بقدر ما اقتضى الدفاع عنها أعباءه الباهظة، ورغم انصهار شعوبها في بوتقة العقيدة الواحدة، فقد بقيت نتوءات اللغة واختلاف الألسنة وتراث الشعوبية والتفتت المذهبي تمزق بنيتها من الداخل، بل وأسفرت القبلية عن نعراتها حتى في الأندلس، وتعمقت شروخ المنافسة على السلطة حتى بين الأسرة الواحدة، وانعكست آثارها في محاولات الانفصال المتتابعة هذه التي بدأت من هوامش القاعدة البرية في الأندلس وبلاد ما وراء النهر حتى أصابت قلب الدولة ذاتها.

* بقدر ما توافر للمدينة التجارية العربية الإسلامية من موارد وأرباح متراكمة بحكم سيطرتها شبه المطلقة على معظم طرق التجارة في العصور الوسطى، فإنها لم تتطور بها ومعها لتدعيم اقتصادياتها الذاتية بالقدر المنشود. واستغرقتها أرباح التبادل وضرائب العبور، ولم تتوجه بها نحو حشدها في مؤسسات أو شركات، فبقيت فردية مجزأة في صورتي الدكان والوكالة. وتبددت نسبة هامة من هذه الأرباح في استثمارات الترف (العمارة والعقارات). ورغم ما تضمنته هذه المدن من ورش الحرفيين وتجمعاتهم، ورغم الروح العلمية بل والتجريبية التي شاعت بين علمائها وفي مدارسها الفكرية، وبخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء والفيزياء، وغيرها، إلا أن ذلك كله لم ينتج ثماره المرجّوة في اتجاه التحول الصناعي، وترسيخ هذه الوظيفة المنتجة في بنية هذه المدن، هذا التحول الذي لم يتأخر كثيرا في المدينة التجارية الأوروبية عندما اتيحت لها هذه الامكانيات، بل إنها قد حققت وثبتها في هذه الناحية، بفضل معطيات العلم التطبيقي العربي السابقة عليها، فاستندت إليها وطورتها واندفعت معها إلى آفاقها الحديثة (فهمي، ١٩٧٣: ٩٦).

* بقدر ما تراجعت وسقطت قوى العالم القديم (بيزنطة وفارس) أمام موجة المد العربية الإسلامية في إبانها، بقدر ما عاودت مناوشتها واختراقها بعد ذلك، سواء من ناحية قوى البر الآسيوية المتربصة في سهولها الوسطى، أو من ناحية قوى البحر البيزنطية والأوروبية. وأنهكت الدولة العربية الإسلامية بين شقي الرحى، وبخاصة بعد سقوط بغداد في منتصف القرن الخامس

الهجري (٤٥٦ هـ) تحت سنابك خيل التتار، ومع موجات البحر الأوروبية المعروفة بالحروب الصليبية بهدف استرداد ما كان لها من مناطق (الشام، مصر، شمالي افريقية)، ومن طرق التجارة البرية والبحرية التي تمر بها جميعها. وإذا كانت هذه الحروب قد أخفقت في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد وجهت القوى الأوروبية البحرية البازغة إلى البحث عن طرق تجارية بديلة، أسفرت عن حركة الكشوف الجغرافية بتحولاتها الجذرية، هذه التي هبطت معها الدولة العربية الإسلامية على الجانب الآخر من منحنى قوتها.

(٦) لقد ورثت **الدولة العثمانية** ـ من الزاوية الجيوستراتيجية ـ مقومات قوة البر العربية الإسلامية، ومعها ما تبقى من مقومات القوة البيزنطية. وإذا كانت قد بقيت بعد تراجعها عن فيينا ـ قرونا ـ كقوة برية رئيسية لها وزنها إلا أنها كانت في مجموعها قرون الهبوط على الجانب الآخر من المنحنى، وذلك أنها رغم سعيها لإثبات وجودها البحري في حوض البحر المتوسط وجزره (قبرص رودس، كريت، مالطة وغيرها)، فإن توجهها الأساسي قد بقي بريا في معظمه، وبرزت في التاريخ بمدفعيتها وليس بأسطولها. واتبعت في إدارتها لولاياتها المترامية ـ في آسيا وافريقيا وأوروبا ـ سياسة عقيمة، وَسَّعَتْ من شروخها ولم تدمجها في كيانها. وتبددت قوتها في إخماد ثورتها. ورغم فورات الاصلاح التي كانت أحيانا تنتابها، فإنها لم تدرك متغيرات القوة في عصرها، وذلك حينما لم تشارك في سباق الكشوف الجغرافية التي اندفعت القوى البحرية الأوروبية (البرتغال، اسبانيا، هولندا، بريطانيا، فرنسا وغيرها) إلى مضماره، مستثمرة معطياتها (الثورة التجارية) مستمرة مع تداعياتها (الثورة الصناعية) طوال الفترة بين القرنين ١٦ ـ ١٩م. وبذلك أفلتت خيوط القوة (التجارة + الصناعة) تماما من بين أصابعها، وبقيت حيث هي ـ الدولة العثمانية ـ بمثابة قوة برية متآكلة (Hartwell, 1963: 14).

(٧) لقد بدأت «الكشوف الجغرافية» أساسا بهدف إسقاط الدولة العربية الإسلامية، واسترداد ما فقدته الدولة البيزنطية لحسابها من مناطق وطرق. وكان هدف الوصول إلى منابع التجارة الشرقية محركها. أما الكشوف ذاتها، (العالم الجديد) فكانت بمحض الصدفة. واتفقت خطط «البرتغال» و«اسبانيا» على تجنب أراضي الدولة العربية الإسلامية. وكان البحث عن طرق أخرى تقع خارجها، أشبه بعملية التفاف حولها، بعد أن اخفقت الحروب الصليبية في اختراقها من قلبها الشامي او المصري. ولم يكن الهدف من ذلك التخفف من أعباء ضرائب المرور وحسب، بل وأيضا توجيه ضربة شديدة للمدن التجارية الإسلامية، وإنهاء دورها على طريق التجارة بين أوروبا والهند، وان هذه المدن كانت بمثابة ركائز اقتصاد الوفرة والفائض في هذه الفترة، ومن شأن ذلك (انقطاع ضرائب المرور + ضرب المدن التجارية) أن يفضي إلى ما هدفت الكشوف لتحقيقه.

ـ واتخذت «البرتغال» سبيلها إلى ذلك بالالتفاف حول افريقية، والوصول إلى منابع التجارة الشرقية عن هذا الطريق. وعمدت «اسبانيا» إلى الإبحار غربا في المحيط سعيا وراء نفس الهدف، وقد نجحت الدولتان في الاتجاهين، بل وأسفرت أيضا عن اكتشاف العالم الجديد.

وتهاوت المدن التجارية على الطرق القديمة، وتقوضت تجارة حوض البحر المتوسط العربية الأوروبية، التي كانت تلعب فيها المدن الإيطالية (خاصة البندقية وجنوة) دورا رئيسيا. وانتقلت خطوط التجارة الأساسية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط والبحار الشمالية. وصبت معطياتها لحساب مجموعة المدن التي رصعت السواحل الغربية والشمالية لأوروبا، وبخاصة هذه التي تطل منها على المحيط الأطلسي وبحر الشمال، ثم بحر بلطيق بدرجة أقل من الأهمية. وواصلت هذه المدن ـ في إطار الدولة التي حلت تدريجيا محل الاقطاعية ـ الشوط إلى ذروته، مستكملة كشف الطرق باستعمار المناطق، ومستثمرة تراكم أرباح التجارة في اجتياز عتبات الثورة الصناعية، محققة بذلك نموذجا راسخا من نماذج القوة عبر التاريخ، تجسدت خصائصه بكل وضوح في «**المدينة البريطانية**» التي استندت إلى دعائم القوة التجارية (الشركة + البنك)، والصناعية (المصنع + الآلة) معا، وذلك في إطار الدولة الموحدة (المملكة المتحدة)، التي تحررت من العصر الإقطاعي قبل غيرها، وحققت الحشد اللازم (الجيش + الاسطول + الاستراتيجية) لتشق طريقها عبر المنافسات الضارية مع غيرها (اسبانيا ثم فرنسا ثم المانيا)، لها كنموذج للقوة البحرية الأكثر تكاملا عبر التاريخ منذ أن وضعت المدن الفينيقية بذورها (Hartwell, 1963:37).

ـ لقد تجمعت نتائج الكشوف الجغرافية وتداعياتها لصالح هذه القوة البحرية تماما، ورغم أن معظمها (خاصة هولندا والبرتغال وبريطانيا) لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية، فإنها قد انطلقت لتكون لها امبراطوريات برية واسعة، على بعد آلاف الأميال من قواعدها الذاتية، تفصلها عنها البحار والمحيطات. ولم يكن لها أن تحقق ذلك ولا أن تحميه، دون أن تضع لنفسها استراتيجية محكمة، تجلت عناصرها في:

* استثمار عوامل القوة البحرية، وتحقيق السيطرة على اليابس من البحر.
* التوسع البري في العالمين القديم والجديد معا.
* السيطرة على الطرق المؤدية لامبراطورياتها.
* التأمين العسكري للمناطق والطرق معا.

وكما سبقت الإشارة.. فقد قدمت «البرتغال» و«اسبانيا» ومعهما «هولندا» النماذج المبكرة في هذه المرحلة، وتجلت «البرتغال» بعد رحلة داجاما إلى الهند عن طريق الرأس (١٤٩٨م) قوة بحرية عظمى، تستند الى أسطولها، وإلى محطاتها التموينية، ومراكزها الدفاعية الموزعة على طول الطريق بين «لشبونة» و«بومباي». غير أن عددا من نقاط الضعف بقيت كامنة في بنيتها دون حل، تمثلت في ضآلة حجمها السكاني، وصغر قاعدتها الأرضية الذاتية، وذلك بالقياس إلى اتساع أهدافها في العالمين القديم والجديد معا، وما يقترن بذلك من تهافت رصيدها اللازم للمنافسة مع القوى البحرية الأخرى، فضلا عن تدني طاقتها على حماية الطرق التي طالت، والمناطق التي اتسعت. ومع جمودها الداخلي اقتصاديا وسياسيا، وشدة ارتباطها بأنماط تفكيرها ورموزها الاقطاعية، فإنها قد عجزت عن استثمار موارد مستعمراتها بكفاية وفعالية. وتبدت «البرتغال» في ذروة قوتها غير مؤهلة لاستثمار وتطوير ما حققته، مفتقرة لما يلزم ذلك من مؤسسات وأجهزة وعناصر بشرية (Zagari, 1971:6).

ـ وقد برزت «اسبانيا» في نفس الفترة تقريبا، وذلك بعد الخروج العربي الإسلامي من الأندلس (١٤٩٢م)، واتجاه مقاطعاتها نحو الوحدة في دولة واحدة، مستندة إلى قاعدة أرضية كافية، وإلى حجم سكاني مناسب. وفي مضمار بحثها عن طرق تجارية بديلة، اكتشفت العالم الجديد (١٤٩٣م). ورغم تأخر التعرف على حقيقة هذا الكشف، فضلا عن استثماره، فإنها قد نافست البرتغال طوال القرن ١٦م. وعندما تراجعت الأخيرة بعد أن وصلت ذروة قوتها اثر اتفاقية «تردي سلاس» (١٩٥٣م)، التي اقتسمت بمقتضاها العالم الجديد مع اسبانيا. فقد حلت محلها قوى أخرى (هولندا، بريطانيا). ودخلت في منافسة مستعرة مع اسبانيا، ولم تكن اسبانيا قوة بحرية بالدرجة الأولى (Hartwell, 1963:95). ورغم ريادتها في مجال الكشوف الجغرافية فإنها لم تستثمر نتائجها كما ينبغي. وطالت المسافات بينها وبين مستعمراتها، دون أن تواجه ذلك بتطوير أسطولها، أو بتأسيس ما يلزمه من محطات للتموين والحماية. وعجزت أجهزتها عن استثمار ما نزحته من موارد، وبخاصة في مجال الصناعة. بل وتأخرت تيارات الهجرة منها إلى مستعمراتها بالكثافة والنوعية الفعالة. وبقدر ما نجحت في التوسع البري بقدر ما اخفقت في حماية الطرق إليها. وعندما هزمتها «بريطانيا» في معركة «الارمادا» البحرية الفاصلة (١٥٨٨م) تضاءلت للغاية كقوة بحرية، واستمرت كقوة برية منافسة في القارة الأوروبية، وأضيف تراجعها البحري لحساب بريطانيا بصفة أساسية.

(٨) ومنذ «الإرمادا» تصدرت «بريطانيا» القوى البحرية ـ إن لم يكن العالمية ـ قرونا. ورغم المنافسة «الهولندية» المبكرة، فإنها كانت أصغر مساحة وأقل سكانا من الاستمرار كقوة تنافسية مناوئة. وتوصلت للصيغة السياسية المناسبة لها، وهي أن تكون حليفة «لبريطانيا» وواقعة في منطقة الظل من قوتها، خاصة وأن «بريطانيا» قد صاغت جيوستراتيجيتها الأوروبية، على أساس أن الدفاع عن جزرها إنما يبدأ من الراين (Holland, 1968:65). لقد أرست «بريطانيا» دعائم امبراطورية عالمية غير مسبوقة، اعتمدت فيها تماما على قوتها البحرية، ووجهت من خلالها التاريخ السياسي للعالم، بقدر ما تحكمت في اقتصادياته. بل وصبغت أجزاء واسعة من العالم بصبغتها، فتوجه نحو نموذجها، محاولا تكراره على الأقل من الناحية السياسية (الديمقراطية) أو الاقتصادية (الصناعة)، كما قادت حركة الاستعمار، التي ما تزال نتائجها تنهك اقتصاديات ومجتمعات وثقافات العالم النامي. وعندما بدأ غيرها من القوى يظهر في الساحة تباعا من القرن ١٩م، فقد كانت تجربتها بمثابة رصيد لها جميعا. تلمسته «اليابان» و«الروسيا» و«المانيا» وغيرها. بل ان الولايات المتحدة ـ ذاتها ـ تعد صورة بمقياس أكبر لها. فما هي العناصر التي استثمرتها «بريطانيا» لتحقيق ذلك؟

* السيطرة على المواقع الهامة على طول طرق التجارة، من منابعها (مناطق الانتاج) إلى مصباتها (الأسواق). فاستولت على مضيق جبل طارق ومالطة وقبرص وعدن وجزر المحيط الهندي وسنغافورة، ثم اضافت إليها مصر (١٨٨٢) بقناتها. ولم تفرط قط ـ سلما او حربا ـ فيما من شأنه أن يقطع هذا الخط عند أي نقطة من نقاطه، وذلك طول فترة صدارتها منذ الارمادا (١٥٨٨) وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤).

* تطوير صناعة السفن بما يحقق أهداف التجارة والحرب معا، استيعابا لمعطيات الكشوف الجغرافية، وبما يتناسب مع تغير مقياس العالم بمقدار الفارق بين البحر والمحيط، ومع اتساع أبعاده المائية بمقدار محيطين (الأطلسي والباسيفيكي)، والبرية بمقدار ثلاث قارات (الامير يكتين واستراليا) متخذة من بحريتها قوة ردع واندفاع يصعب مواجهتها، ومرتبطة بقاعدة صناعية فعالة، وبقدرة تنظيمية عالية الكفاية. ومع الأسطول أصبح المصنع والشركة بمثابة رموز التفوق البريطاني.

* توظيف نتائج العلوم النظرية والتطبيقية في شحن طاقتها الحضارية العامة، ورفع قدرتها التنافسية في مجالي التجارة والصناعة، وبخاصة صناعاتها الثقيلة (Warren, 1975: 80) : وكان لذلك مردوده المتمثل في استمرار ريادتها الصناعية والتجارية لعشرات من السنوات، وفي إحكام قبضتها على الأسواق. أي أنها لم تتوقف عند حدود إسهاماتها المبكرة في الكشوف الجغرافية، وريادتها للثورة الصناعية، وإنما سارت في المضمار إلى مداه.

* إحكام السيطرة على المناطق المستكشفة (المستعمرات)، ليشدها إليها سياسيا وثقافيا واقتصاديا، وتنظيم التجارة العالمية من نواحي حركتها وتدفقها وتمويلها، وصياغة قيم الأثمان في السوق لصالح السلع المصنوعة وعلى حساب المواد الخام: هذه الصياغة التي ما تزال سارية المفعول حتى الآن (Zagari, 1971: 8) وفي إطار هذه العناصر ـ وغيرها ـ قدمت «بريطانيا» النموذج الأوضح ـ عبر التاريخ ـ لقوة البحر المسيطرة على امبراطورية برية مترامية لعدة قرون، أفصحت فيه عن معظم العناصر الجيوستراتيجية التي تحوزها قوة البحر المستندة إلى تكنولوجيا متفوقة، إلا أن هذا النموذج لم يضع لحركة القوة في التاريخ نقطة ختامها، فقد انتابت منحناه ـ مثل غيره ـ المتغيرات، فاتجه مع نهاية الحرب العالمية الأولى للهبوط على الجانب الآخر، فلماذا؟

تتبدى نقطة الضعف الأساسية في النموذج البريطاني ـ من وجهة النظر الجيوستراتيجية ـ فيما انطوت عليه بنيتها من علاقة مختلة بين **اليابس** (أي مواردها الذاتية)، **والماء** باعتباره طريقها للوصول لموارد غيرها. ورغم احكامها قبضتها على عقد قوتها (المستعمرة + الطريق) فقد انفرط عندما أفصحت العلاقة «الجغرافية والقوة» تدريجيا عن قوانينها الخاصة التي يمكن تحديدها في :

* العلاقة بين الجزر البريطانية ومحيط المياه العالمي.
* العلاقة بين «بريطانيا» وامبراطوريتها البرية.
* العلاقة بين استمرار القوة والموارد الذاتية للدولة.

* لقد حققت «بريطانيا» علاقة ايجابية مع المحيط العالمي وضعت خلالها من قوانين الملاحة ما يناسبها خاصة فيما يتصل بحرية التجارة في المياه الدولية. ولكن السيادة البريطانية لم تكن أبدا مطلقة، لقد تجلت حقا في الأطلسي، وعلى طول خط التجارة البحري القديم بين أوروبا وشرقي آسيا، ولكن «الباسيفيكي» بخاصة بقي بعيدا عن سيطرتها، وخلفته فارغا أو شبه فارغ

من أوتاد القوة، فتدافعت إليه القوى المنافسة، خاصة المطلة عليه بجبهات واسعة (Prescott, 1975: 105) وبالأخص هذه التي اندفعت نحو العصر الصناعي قبل غيرها (الولايات المتحدة، اليابان) متطلعة لما في حوزة «بريطانيا» من مستعمرات ومن طرق معا.

* وقد وصلت الامبراطورية البرية البريطانية غايتها مع نهاية القرن ١٩م، وأصبحت تضم «كندا واستراليا والهند ونحو نصف افريقية. وبدأت تواجه نهايتها مع احتدام المنافسة بينها وبين القوى البازغة الأخرى (خاصة المانيا)، ومع الحركات المضادة لها في المستعمرات ذاتها. ولم يعوضها طول استنزافها لها من ضعف قاعدتها البرية الذاتية. بل وأضيفت إليها تكلفة الدفاع عنها وأعباء المنافسة التي أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتراجعت «بريطانيا» بعد الأخيرة منهما إلى جزرها متخلية عن امبراطوريتها التي كانت الشمس لا تغرب عنها، مستثمرة ما تبقى لها من أسباب القوة (الصناعة + التكنولوجيا)، ومفسحة المجال لقوى أخرى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي) لتحل محلها.

والواقع أن هبوط النموذج البريطاني على الجانب الآخر من منحنى قوته، قد أوضح جملة نقاط الضعف الجيوستراتيجية الكامنة في القوى البحرية بعامة (المنافسة المدمرة + قصور الطاقة الذاتية + تكلفة السيطرة الباهظة + تناقضها مع قوى التحرر + نقاط أخرى)، وأنه مهما صعدت فثمة نقطة تتوقف عندها.

(٩) على أن بروز القوى المذكورة (ألمانيا، اليابان، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي) في الساحة ليس مجرد نتيجة لتناقضات جيوستراتيجية كامنة في بنية القوة البحرية، بل إن لكل منها مقوماتها التي استثمرتها بأسلوبها، وصعدت بها منحنى نموها.

ـ لقد برزت «المانيا» بعد وحدتها (١٨٧٠) مقدمة النموذج الجديد للقوى البرية الطامحة، مستندة في ذلك إلى قاعدتها البرية، وسكانها، وإلى بنية اقتصادية زراعية صناعية متوازنة. بل وإلى نظرية معقدة عن تفوق العنصر والسلالة، تغلف بها أهدافها المضمرة في تعويض ما فاتها منذ الكشوف الجغرافية (Watkins, 1964:12). وجعلت من أفكار (النمو العضوي، المجال الحيوي، الثقافة الألمانية، الدولة الجرمانية العظمى، وغيرها) قاعدة لسياساتها. وتوجهت ـ اولا ـ لإثبات وجودها بين الدول الأوروبية المجاورة (فرنسا، الروسيا، النمسا)، ثم تجاوزت هذه الدائرة إلى ما وراءها. ووجدت في رجل اوروبا المريض (الدولة العثمانية) بغيتها، فعمدت إلى وراثة نفوذه فيما تبقى له، وكشفت أوراقها تماما على مائدة مؤتمر برلين (١٨٨٣م). وطالبت بنصيبها من المستعمرات، مما تراه حقا لها. وربما تكون بذرة الحرب العالمية الأولى قد ألقيت في هذا المؤتمر، ليس فقط بما أوضح من تناقضات بين الدول الاستعمارية، يستحيل التوفيق بينها، بل وأيضا بما توجهت إليه ـ بعده ـ كل منها من وضع ما يكفل لها تحقيق كل أطماعها، وليس بعضها. وإذا كان التحالف الاوروبي الأمريكي قد هبط بالقوة الألمانية إلى نقطة الصفر مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلا أن تحجيم هذه القوة قد اقتضى جولة ثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، والتي وإن

أسفرت عن تدمير ها وتقسيمها، إلا أنها طهرتها من أوهامها وطموحاتها الباهظة، برزت بعدها كقوة اقتصادية وحضارية لها وزنها.

ـ وقد دخلت «اليابان» سباق القوة مع بداية القرن ١٩م، متلمسة أسبابها في الاتصال بحضارة الغرب، وبخاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا، ومحاولة تكرار نموذج القوة البريطاني من حيث اعتماده على الأسطول والمستعمرة. وحققت في مجال النمو الاقتصادي تقدما مشهودا في إطار سياستها المعروفة بالوثبات التكنولوجية (مجلي: ١٩٧٧: ٨٣)، التي تتابعت مع نهاية القرن ١٩، ودخلت منجزاتها في نسيج ثقافتها المتميزة في جزرها النائية، وتحالفت مع «المانيا» في الحربين العالميتين، لتحقيق ذات الأهداف الاستعمارية. غير أنها ـ أيضا ـ قد تخلفت عن أطماعها في تكوين امبراطورية برية آسيوية، وفي الهيمنة على الباسيفيكي، وذلك بعد أن انسحقت ذريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ونزع السلاح عن جيشها. غير أنها قد تجاوزت هزيمتها العسكرية بعدها، مستندة الى فعاليتها الاقتصادية، وإلى ثقافتها الخاصة، وتنظيماتها الداخلية، فضلا عن تقاليدها المتصلة بتقديس العمل. وأشّعت بنموذجها على ظهيرها الآسيوي من كوريا الى سنغافورة فيما يشبه امبراطورية حضارية دون غزو أو قهر أو سيطرة (Dempster, 1970).

ـ أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتبعت ـ بعد استقلالها ـ سياسة العزلة، التي وضعها لها «مونرو» (١٨٢٣). وعكفت بعدها لنحو قرن كامل من التوسع غربا، حتى أطلت على الباسيفيكي بجبهة لا تقل أهمية عن جبهتها الأطلسية. ومكنتها الصناعة الآلية من تنمية مواردها بمعدلات عالية. كما عوضتها عن نقص حجمها السكاني في هذه المرحلة. وشدت الخطوط الحديدية أوصال بنيتها البرية الواسعة، وتدفقت طاقاتها الاقتصادية على شبكاتها وأنهارها وبحيراتها. وخرجت من حربها الأهلية (١٨٦١ ـ ١٨٦٤) متماسكة في إطارها الفيدرالي. ووفرت لها عزلتها تكلفة المشاركة في صراعات العالم القديم. وهيمنت على أمريكا الوسطى واللاتينية، التي أصبحت ـ مع كندا ـ بمثابة رصيدها الجيوستراتيجي. وأحاطت بالباسيفيكي حتى وصلت إلى جزر الفلبين. وتواصلت ـ بالهجرة ـ عضويا مع اوروبا عبر الأطلسي، وعندما برزت في الساحة ـ أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ـ تبدت في نموذج للقوة غير مسبوق، يجمع داخل بنيته بين أسباب القوة البرية والبحرية معا، في كيان واحد مدمج متصل (رجب، ١٩٨٥: ١٠٢).

ـ وقد صعدت «الروسيا» منحنى قوتها مع تبلور خصائصها القومية خلال فترة حكم «بطرس الأكبر (١٦٨٢ ـ ١٧٢٥)، وتوجهها الصناعي والعلمي نحو الغرب، وتجلّى وزنها ـ خلال القرن ١٩ ـ مع توسعها شرقا حتى الباسيفيكي، وجنوبا إلى البحر الأسود، وغربا حتى بحر بلطيق ونهر الفستيولا (البطريق، ١٩٨٢: ٢٥٨). وخلال ذات القرن (١٩م) الذي أطلت فيه «الولايات المتحدة» على الباسيفيكي والأطلسي معا، امتدت القيصرية الروسية فوق سيبيريا وسهول آسيا الوسطى كلها (منبع قوة البحر الرعوية خلال العصور الوسطى وما قبلها)، وذلك مع فارق اساسي بين القوتين. اذ بينما ورثت الولايات المتحدة خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية،

فقد بقيت «الروسيا» مقيدة إلى حضارتها الزراعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وإذا كان التكوين السياسي الفيدرالي قد دفع بالولايات المتحدة نحو الازدهار في أطرها اللامركزية، فإن المركزية القيصرية في «موسكو» لم تحقق ذات النجاح في إدارة قاعدتها البرية الواسعة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعرضت لأزمة طاحنة خلال حربها الأهلية خرجت بعدها متماسكة، فقد طالت الاضطرابات الداخلية في الروسيا، وتواصلت دمدماتها طوال النصف الثاني من القرن ١٩، حتى انتهت بسقوط القيصرية وقيام الاتحاد السوفييتي على أنقاضها.

وقد سقطت القيصرية الروسيه قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٧)، واتجه الاتحاد السوفييتي بعدها ـ ضمن إطار صارم من خطط التنمية ـ نحو آفاق العصر الحديث. وتمثل الفترة بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ فترة بنائه لقواعده الاقتصادية، تبدت فيها اسسه من صناعات هيكلية، وخاصة في مجال الصناعات الأساسية الثقيلة، وفيما مده من الشبكات الحديدية والطرق البرية، وما شيده من سدود وخزانات، أنعشت طاقاته الاقليمية، بالإضافة إلى تكثيف استثماره لموارده الطبيعية الهائلة (Dewdney, 1971: 82)، الأمر الذي كلفه من الصمود أمام الزحف الألماني الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية. بل وبرز بعدها كقوة رئيسية في الساحة العالمية. ورغم خسائره البشرية والاقتصادية الفادحة خلال الحرب فقد واصل برامجه التكنولوجية والاقتصادية، وتمكن بعد أقل من خمس سنوات من نهاية الحرب، من اللحاق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية. بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها (١٩٥٧) مدعما مرتبته كقوة عالمية باستراتيجية واسعة النطاق، لها أبعادها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية، تتقاطع دوائرها ـ في انحاء العالم ـ مع دوائر نفوذ القوة الرئيسية الأخرى (الولايات المتحدة)، وذلك بما يمارسه كل منهما من سياسة استقطابية لدول العالم، ومن توجيه الضربات المباشرة وغير المباشرة (Kissinger, 1967)، تكرارا لعملية الصراع التي طالما سجلها التاريخ بين القوى الكبرى، وحدد في صفحاته نتائجها المؤكدة.

(١٠) وقد انجلت الساحة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عن تشكيل هَرَمِيّ للقوى، تتسنمه «الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي»، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية، وبين القمة والقاعدة تتراتب بقية الدول في مستويات معقدة. وقد أضيف إلى معادلات القوة بعد هذه الحرب عنصرٌ شديد الأهمية يتصل بما سبق، ذلك هو عنصر «السلاح النووي» ـ بأبعاده المتعددة. وقد حققت «الولايات المتحدة» سبقا استراتيجيا في هذا المجال وذلك حين أنهت الحرب بينها وبين «اليابان» باستخدامها لهذا السلاح. وقد لحق بها «الاتحاد السوفييتي» بعد نحو ثلاث سنوات (١٩٤٧)، ثم لحقت بهما بعض الدول الأخرى خلال الخمسينات (بريطانيا وفرنسا). وتكون ما عرف بالنادي النووي. وفي إطار الثورة التكنولوجية الراهنة تطورت آلة الحرب تطورا فائقا صبغت توازناتها بصبغة شديدة الحساسية، وجعلت منها عملية مركبة من عشرات العوامل والعناصر المعقدة، وذلك باعتبار أن خسارة جميع الأطراف ـ حالة الحرب ـ مؤكدة وفادحة، مما أدى إلى تسميتها بسياسة التوازن في ظل الرعب Balance of terror (Kissingar, 1967: 52). وهكذا تقتضي القوة الفائقة عند نقطة معينة

تكلفتها الباهظة . ففي حالة نشوب حرب نووية ـ كيفما تبدأ ـ فإن تقدير ضحاياها في «الولايات المتحدة» يصل بهم إلى نحو ١٤٠ مليون نسمة في أدنى التقديرات ، نظراً لشدة تركزهم في مساحة محدودة نسبيا ، وأيضا لارتفاع الكثافة السكانية في مراكزها الحضرية ، ويقدر عددهم في «الاتحاد السوفييتي» بنحو ١٠٠ مليون نسمة ، لتوزعهم واتساع مساحته ، هذا فقط فيما يتصل بالضحايا البشرية ، عدا غيرها من صور الدمار الشامل لمناطق برمتها (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٤) .

ـ ورغم ما تنامت إليه حركة التحرر العالمي من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن طاقتها ما لبثت أن تهافتت في جملتها ، وامتصت القوى الكبرى نسبة مؤثرة من شحنتها ، وذلك بما استقطبته من هذه الدول حديثة العهد بالتحرر ، وبما عاودته من أساليب اختراقها من نقاط ضعفها ، بتدبير الانقلابات العسكرية ، واضرام الحروب المحلية الأهلية (نقطة الضعف السياسية) ، أو بشدها إليها بالمعونات والقروض ، وإبقائها على تبعيتها المالية (نقطة الضعف الاقتصادية) ، أو بغزوها إعلاميا وتعليميا (نقطة الضعف الثقافية) ، أو بإغراقها بالأجهزة والأدوات المتطورة ، وإحباط قدراتها الابتكارية (نقطة الضعف التكنولوجية) . وكونت هذه ـ وغيرها ـ عروقا متكلسة في تربتها ، وجلطت الدماء في شرايينها ، وأعاقت للغاية من قوة اندفاعها ، ومن قدرتها الذاتية على النمو ، عكفت معها على ذاتها ، عاجزة عن التواصل والاحتشاد مع غيرها ، إن لم يكن بالنسبة لها جميعا فعلى الأقل بالنسبة لمعظمها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

وهكذا يظهر «ميراث القوة» وقد آلت عناصره الاقتصادية والحضارية والتكنولوجية لعدد محدود من الدول ، بينما تقف الكثرة منها في الساحة وبنياتها من هذه العناصر فارغة . فهل هذا هو تشكيلها النهائي ؟ وما هي اتجاهات حركتها الراهنة ؟ وما هي أبعاد التناقضات القائمة بين هذه الدول التي ورّثت القوة بعضها بعضا ؟ وبينها وبين الدول التي لا تحوزها ؟ وهل يمكن للأخيرة أن تجد سبيلها إلى «القوة» في إطارها الحضاري الشامل ؟ وكيف يمكنها أن تتحرك نحوها ؟ وأن تحوز من عناصرها ما يحقق لها التفوق في مجال من مجالاتها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي عادة ما تطرح عند منعطفات التاريخ الحاسمة . وليست الإجابات ـ على أية حال ـ بمثل السهولة التي يمكن أن تطرح بها الأسئلة .

رابعا : **القوة والتوازن**

ـ بدون الخوض ـ ثانية ـ في التاريخ البعيد أو القريب ، يمكن القول بأن الكشوف الجغرافية وتداعياتها (الثورات التجارية والصناعية والتكنولوجية) قد أدت إلى خط الانكسار الرئيسي في البنية السياسية للعالم ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، مما أدت إليه من خطوط المفارقة بين دوله ومجتمعاته . وقد برزت معها بعضها باستثمارها لمعطيات هذه الكشوف وتداعياتها ، بينما جمدت الأخرى على أوضاعها ، وربما تدنت عما كانت عليه قبلها ، بسبب تعرضها الطويل للاستعمار، ونزح مواردها

الطبيعيـة إلى خارجهـا . وتعمقت الهـوة خلال القـرون التالية مع التوجه المكثف للدول البارزة نحو الصناعة والآلية . ومنذ أمسكت هذه القوى بأعصاب القوة الحساسة (الصناعة + التكنولوجيا) فإنها لم تفلتهـا . كما أنهـا لم تسمـح ـ إلا بقـدر محدود ـ بتسـرب أسـرارها إلى غيرها . وشكلت بها حدودا صارمـة بينهـا وبـين الـدول الأخـرى المستنـزفـة ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أنهت أوضاعا لترتيب القـوى ، وتـوزيـع القـوة في السـاحـة استمـرت قرونا ، إلا أن تشكيلها الراهن لم يتغير من جذوره ، ولا من حيث ارتبـاطـه بمعـادلـة القـوة الراهنة المستندة إلى ركائزها المتداخلة من الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

- وتشـير اتجـاهـات حركـة القوة الراهنة إلى عملية استقطاب ثنائية Bi-Polarity بالغة الحدة ، تدور رحـاهـا في ساحـة عالم ما بعـد الحـرب الثـانيـة . وإذا كانت القوى المنتصرة في هذه الحرب قد رتبت الساحة بعدها ، وأسست توازناتها على أنقاضها ، فالواقع أنها قد تجاهلت مبادىء التوازن (التعدد + التكـافـؤ + توزيـع القـوة) الأساسية ، واتجهت إلى ممارسة ذات السياسات (الاستقطاب + القوة المطلقـة) القـديمـة هذه التي أفضت إلى الحـرب على مر التاريخ (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٣٨) . ومن النـاحيـة التـاريخية فإن عملية التوازن قد انبثقت من تعدد المجتمعات والدول من ناحية ، ومن تنوع العلاقات بينها من ناحية ثانية ، وذلك بحكم ما يتطلبه (التعدد + التنوع) من التوازن بالضرورة ، وبحكم ما يؤديـان إليـه منـه أيضـا . ويصعب تصـور قيـامهما (النظام + العلاقات) دون قاعدة من التوازن محلية أو اقليمية أو عالمية . وتظهر «**الحركة نحو القوة**» بمثابة أهم العوامل المؤثرة في التوازن ، بما قد تفضي إليـه من الاخـلال بشـروطـه وقواعده . فإذا لم تقترن هذه الحركة ذاتها أيضا بالتوازن ، اختلت أسسـه وتـدفقـاتـه معـا . وربـما تصادمت أطرافه ، وبخاصة إذا ما انطوت هذه الحركة على هدف تحقيق «**القوة المطلقة**» بصورة من الصور (العمري ، ١٩٥٩ : ٩٧) .

- وإذا كانت الأهداف من سياسة التوازن (تنظيم العلاقات الدولية + المحافظة على استقلال الدول + ارساء السلام) واضحة ، فإن مشكلاته تبدأ مع أهدافه المضمرة ، وما يتبع في إقراره من أساليب ، ومـا تطمـح إليـه بعض القـوى من تحقيق نمـوذج القـوة المطلقـة ، ومن ثم انهيـار دعائمه من التعدد والتكافؤ والقوة الموزعة . وتتحدد خطوط المفارقة بين القوة الكبيرة والدول الصغيرة فيما أسفرت عنه الحـرب العـالميـة الثـانيـة من توزيـع غير متكـافىء لعناصر القوة ومقوماتها ، وفي سعى القوة الكبرى لتحقيق نمـوذج القـوة المطلقة بطاقة متضاعفة . وبقدر ما أدركت الدول الصغيرة أهمية احتشادها ، وسعت إليـه أيضـا منـذ ما بعـد الحـرب العـالمية الثانية ، فيما عرف بتجمعات الدول المحايدة أو غير المنحـازة ، بقـدر ما تصـادمت مع سياسات الاستقطاب في الاتجاه المعاكس ، فضلا عن الصراعات المحتدمة بين قوى الاستقطاب ذاتها . وعند هذه النقطة تكمن المعادلة الصعبة في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

وإذا كانتْ سياسات «الاستقطاب» ترمي إلى تحقيق نموذج القوة في صيغتها المطلقة فقد أفضى بها ذلك إلى سبل مغلقة ، وذلك بالنسبة لجميع نماذجها عبر التاريخ (Watkins, 1964: 121) . ومن هنـا يقـدم «التـوازن» صيغـة منـاقضـة للقوة المطلقة . ومن هنا تجيء جدارته في إعادته صياغة الساحة

العالمية المعاصرة ، وتنبثق ضرورة البحث عن صياغة جديدة «**للقوة والتوازن**» بها ، من الأسباب والنتائج التالية :

١ ـ ما أفضت إليه سياسات التوازن القديمة من حربين عالميتين مدمرتين .
٢ ـ ما أفصحت عنه سياسات الاستقطاب ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ من تطلع مؤكد نحو تحقيق القوة المطلقة ، واستحالة ـ أو صعوبة ـ التوفيق بينها .
٣ ـ استناد التوازن الراهن إلى ميزان الرعب النووي Balance of Terror بأخطاره الماحقة .
٤ ـ عجز الدول الصغيرة عن تأكيد استقلالها ، وتعويض ما فاتها ، وتعثر خطواتها بين رحى الاستقطاب الطاحنة .
٥ ـ الانقسام الفادح في البنية الاقتصادية للعالم إلى ما اصطلح على تسميته بالعالمين الفقير والغني ، وانقطاع الحوار بينهما بسبب الهوة الواسعة ، واختلاف المصلحة ، وإصرار الدول الغنية على استمرار سيطرتها على السوق العالمية ، بصناعاتها وشركاتها وبنوكها وعملاتها ، تبعا لما سبق لها ترتيبه من أوضاعها .
٦ ـ عدم التكافؤ في توزيع عناصر القوة ومقوماتها ، وبخاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا المتطورة ، بما يؤدي إلى استمرار تعمق الانقسام في البنية العالمية الراهنة .

وقبل الإشارة إلى ما طرح في الساحة العالمية من صياغات مختلفة «للقوة والتوازن» ربما يكون من المفيد قبلها تحديد أبعاد هذه **المعادلة الصعبة** في الخريطة السياسية المعاصرة ، وذلك كما يلي :

* تناقض أهداف القوة والتوازن بين القوى الكبرى ذاتها .
* تناقض أهداف التوازن بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة .
* تناقض أهداف التوازن بين الدول الصغيرة ذاتها .

وتواجه القوى **الكبرى** تناقضاتها في إطار ما أصبح يعرف **بتوازن الرادع النووي** ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه (وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) ، وبتكلفة باهظة ، نحو استقطاب مطلق للعالم ، ينهي توازناته الحالية المؤقتة ، بكل ما ينطوي عليه هذا السعي ذاته من احتمالات الحرب الجزئية أو الشاملة ، المحسوبة وغير المحسوبة . وتتبدى الاحتمالات الناجمة عن مثل هذا التوازن ، **إما** في تبادل الضربات الجزئية (الحرب المحدودة) بينهما ، وما يمكن أن يتداعى عن تكرارها من نتائج يصعب حسابها ، **وإما** في تقويض هذا التوازن المتوتر بمحاولة الحرب الشاملة ، حالة تيقن أيهما من إمكان تفادي الضربة الشاملة المضادة ، أو التقليل من آثارها ، **وإما** في سعيهما المشترك نحو نزع شامل أو جزئي للسلاح (وبخاصة النووي) ، وتقنين التناقضات بينهما بالاتفاقيات والمعاهدات ، وبالتالي استمرار الأوضاع التوازنية الراهنة إلى أجل غير مسمى .

ـ أما بالنسبة للتناقضات بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة ، فإن **الأولى** تواجهها بسياسات تتراوح ما بين الاستقطاب والسيطرة المباشرة ، بما تعمد إليه من ضم أكبر عدد من الدول الصغيرة إلى

معسكرها ، مستغلة نقاط ضعفها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية السابق تحديدها . وعلى مدى التاريخ فمن النادر العثور على مثل واحد لقوة متفوقة أعطت غيرها ، دون أن تحقق من وراء ذلك فائدة ، بمقدار الفرق بين قوتها وقوته . ومهما تسترت دعاوي القوة المتفوقة وراء شعارات براقة عن التعاون غير المشروط ، فلن يطول الوقت حتى تفصح هذه الشعارات عما وراءها ، فالندّية شرط من شروط العلاقات المتوازنة ، وليس من مصلحة القوى المتفوقة أن يتكاثر أندادها ، وإنما مصلحتها ـ التي تعيها جيداً ـ أن تستمر سيطرتها على الأضعف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن تخترقه من نقاط ضعفه ، وأن تشده إليها بصفة دائمة (Kissinger, 1967: 188) .

- أما بالنسبة للتناقضات بين الدول الصغيرة ذاتها ، فالواقع أن ما يجمعها أكثر مما يفرق بينها ، ليس فقط باعتبار تعرض معظمها للاستعمار القديم في صورته المباشرة ، وتقارب ما خلفه وراءه من مشاكل حادة في بنيانها ، بل وأيضا باعتبار ضآلة ما لديها من عناصر القوة ، أو ضعف قدرتها على استثمار ما عندها منها ، وأيضا بحكم توجهها المتأخر نحو الصناعة والآلية . وليس المقصود **بالدول الصغيرة** ما قد يعنيه ذلك من قلة **المساحة** ، فرغم أهمية المساحة كرصيد عام للقوة إلا أن هناك دولا عديدة قد برزت على مر التاريخ بطاقة تفوق مساحتها (هولندا ، بلجيكا ، سويسرا، الدانمارك وغيرها) . كما أن هناك عددا من الدول النامية كبيرة المساحة بالفعل (زائير ، تشاد ، النيجر ، وغيرها) . فالقوة ليست مقترنة بالمساحة بالضرورة ، ومن هنا فالمقصود «بالدول **الصغيرة**» هو «الدول الضعيفة» على اختلاف أسباب ضعفها . وتتبدى ظواهر ضعفها الراهنة فيما يلي :

* تخلخل بنياتها السكانية والاجتماعية وجمودها ، إما بحكم القصور الذاتي التاريخي الناتج عن ضعف مشاركتها في حركة التطور الحضارية العامة بعد الكشوف الجغرافية ، أو تأخر هذه المشاركة ، وإما بحكم خضوعها الطويل للاستعمار ، وإما نتيجة لما تضمنته حدودها السياسية المصنوعة ـ بعد استقلالها ـ من شروخ عميقة بين مناطقها ومجتمعاتها .

* تدني قدرتها على استثمار مواردها، والاكتفاء باستغلالها في صورتها الخام ، إما بسبب ضعف قدرتها التمويلية ، أو تبعيتها الاقتصادية ، أو لنقص عمالتها المدربة ، أو لخضوعها لترتيبات سبق وضعها تعوق حركتها نحو الصناعة والآلية ، وتبقيها دولا مصدرة للخامات مستهلكة للمصنوعات .

* ضعف أجهزتها السياسية ، بداية من مراكز اتخاذ القرار إلى قواعدها التحتية وما بينها ، إما لحداثة عهدها بالاستقلال ، أو لوجود تنظيمات موروثة (القبيلة . .) مقاومة ، وبخاصة في حالة غياب «المصلحة العليا المشتركة» من تجمعها واندماجها في إطار الدولة الواحدة بالإضافة إلى ما يعانيه معظمها من نقص كوادرها الحكومية ، وخضوعها لنظم من الحكم غير محددة المسئولية والمساءلة .

* تهافت ثقافتها وضعف قابليتها للتجدد ، ونمطية برامجها التعليمية ، وقصورها عن تلبية احتياجاتها الفعلية للعمل والتنمية ، وتخلفها الفادح عن مسايرة التقدم العالمي العام ، وتبعيتها المادية أو المعنوية لغيرها من الثقافات الأقوى ، فضلا عن تمزق نسيجها الداخلي بين ثقافاتها المحلية المتعددة (مجلى ، ١٩٧٧ : ٩١ ـ ٩٤) .

لقد صبغتها هذه الظواهر بلون متقارب مهما تعددت ظلاله ، وجعلت منها عالما ثالثا أو ناميا أو متخلفا . وأيا ما كانت التسمية فإنها تشير إلى عوامل ضعفها ، وإلى وجوه التقارب بينها ، وبالتالي إلى ضرورة أن تبحث لنفسها مجتمعة عن صياغة تناسب أوضاعها . وليس أمامها إلا أن تدرك ذلك تماما ، وأن تواجهه باحتشادها ، والتعاون فيما بينها . فليست حاجتها للقوى المتفوقة بأقل من حاجة الأخيرة لها . بل إن نسبة هامة من تفوقها ، إنما يعود لضعفها . فضلا عن كونه قد تم في معظمه على حسابها . وفي الأخير فإن سبل التفوق الصعبة ما تزال مفتوحة أمامها ، سلكتها نماذج منها (الهند ، الصين ، كوريا وغيرها) ، وقطعت فيها شوطا يحتذى ، سواء من حيث تنمية مواردها الذاتية أو باحتشادها مع غيرها .

الصياغات المعاصرة للقوة والتوازن

تتعدد الصياغات المطروحة في الساحة العالمية حول العلاقة بين القوة والتوازن ، منطوية بالضرورة على إيجابياتها وسلبياتها . وتتباين درجة ملاءمتها لكل طرف تبعا لأهدافها ، وبخاصة مع تجسدها الفعلي في هذه الساحة في صور شتى ونماذج متعددة ، وتعرضها لاختبارات الأحداث والمتغيرات والتطورات الجارية . ويمكن تحديد أهمها فيما يلي :

أ ـ الحكومة العالمية .
ب ـ المنظمة الإقليمية .
جـ ـ الكيان الكبير .

وفيما يلي إشارة لكل منها موجزة .

(أ) الحكومة العالمية

تراوحت أساليب التوازن ـ التي طالما مورست عبر التاريخ ، ما بين التحالفات والتحالفات المضادة ، والتدخل المباشر وغير المباشر ، ونزع السلاح والتهدئة ، والتعويضات وتقسيم القوى ، بل والحرب بمستوياتها المتعددة (Morgenthau, 1962: 17) . وتلجأ الدول إلى اتباع ما يناسبها منها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة . ورغم أنها قد أدت أحيانا إلى تحقيق نوع من التوازن والوفاق المرحلي ، فإنها قد أخفقت في إرساء القواعد الدائمة للسلام العالمي ، وأسفرت في نهاية الأمر عن الحرب بشتى صورها والتي دعت أهوالها ـ وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ـ إلى محاولة تجنبها ، وذلك بتقنين السلام العالمي ، وتمثل ذلك فيما أصبح يعرف بالحكومة العالمية ، التي تجسدت في «عصبة الأمم» بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم في «هيئة الأمم» بعد الحرب العالمية الثانية ، مستندة في المرتين إلى (منع الحرب + إقرار السلام) كقواعد أساسية لها ، ووضعت لذلك من القوانين ما يكفل لجميع الدول التجمع في إطارها ، لعرض قضاياها ومنازعاتها ، بحيث تكون هذه الحكومة مرجعا لها وحكما لها بينها ، ملتزمة في ذلك بالقوانين الدولية بحذافيرها مما لا يجعل

هنـاك مبرراً لمعـاودة اتباع غيرها من أساليب التوازن الموروثة . فهذه الصياغة القانونية للتوازن تجّب ما قبلهـا . غير أنهـا أيضـا قد أخفقت كليـا (عصبـة الأمم) أوجزئيا (هيئة الأمم) لأسباب شتى في تحقيق أهدافها . وبقيت أساليب التوازن القديمة سارية ، تمزق العالم وتنهكه ، وتبدد طاقته ، متجهة به إلى نهايتهـا (الحـرب) المـؤجلة، التي تتابع انفجارها في جميع أنحاء العالم تقريبا ، بمعدل حرب كل سنة ، منـذ ما بعـد الحـرب العـالميـة الثـانيـة (مجـاهد ، ١٩٧١ : ١٥٢) ، معبرة في كل مرة عن سريان هذه الأسـاليب وعن إخفـاقهـا ، ومشـيرة إلى «الحكـومـة العـالمية» باعتبارها هدفا ضائعا يجدر العمل على استرجاعه ومعالجة ضعفه ، وإعادة ترتيب الساحة العالمية بما يناسبه .

وتتنـاقض سيـاسـة «الاستقطـاب» الـراهنـة مع وجـود «الحكومة العالمية» مباشرة بما عمدت إليه الـولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفييتي من سياسة استقطابية ميدانها العالم بأكمله . وبغض النظر عن الأهداف المعلنة ، فقد اسثمرت القوتان الأوضاع المتردية لمعظم الدول حديثة التحرر من الاستعمار . وانـدفعت كل قوة منهـما لتصيـغ الساحة العالمية بما يناسب أهدافها . وعندما احتشدت الدول الصغيرة (مـؤتمـرات الحيـاد وعـدم الانحيـاز) لإثبـات ذاتهـا ، معلنـة عن رفضها لعملية الاستقطاب الدائرة ، اختـرقتهـا القـوتـان ـ كما سبقت الإشـارة إلى ذلك ـ من نقاط ضعفها . ومع عدم تجاهل نجاح بعضها (الهنـد الصـين وغـيرهما) في تحقيق نماذجـه ، إلا أن معظمهـا ما يزال عالمـا «ثـالثا» تفصله الخنادق عن العـالمـين «الأول» (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي) . وما يزال عالما «ناميا» متخلفا متنائيا ، فهل يمكن لحكومة عالمية أن تحقق أهدافها وهي تضم داخلها هذه «العوالم المتباينة» (العربي ، ١٣٩٦ هـ : ١٠٩) .

ومن هنا ينتقد البعض «الحكومة العالمية» باعتبارها وهما أوحلما ، ذلك لأن تفاوت القوة البالغ بين أعضائها ، يحولها إلى مجرد ساحة لممارسة أساليب التوازن القديمة لحساب الأقوى . وان ما يهدف إليه من المصلحة «**العالمية**» العليا يتناقض مع المصالح الخاصة للقوى الكبرى ، هذه التي تعمل من خارجها بما يضعف من كفـايتهـا وفـاعليتهـا ، بل ويضعهـا باستمرار في مواجهة عجلة الاستقطاب الدائرة بكل قوة . ولأن الحكـومـة العـالمية تفتقر منذ البداية إلى تجهيزات القوة المادّية فإنها تخسر عند كل مواجهة من رصيد هيبتها المعنوية . وأفصحت عملية الاستقطاب عن توازناتها الخاصة في الساحة العالمية ، سواء في إطـاراتهـا العسكـريـة (حلف شمال الأطلسي ، حلف وارسـو وغـيرهـا) أو في إطـاراتهـا الاقتصـاديـة (الكـوميكـون والسـوق الأوربيـة المشـتركـة) . وهو ما يعني بكل وضوح أن العالم يتجه للانقسام وليس للوحدة . وهو ذات الاتجاه الذي قطعت سياسات التوازن القديمة أشواطا ، وانتهى بها إلى «الحرب» بعـد زمن طويـل أو قصـير . فالتـوازن يبـدأ من واقع منقسم ، ومن ثم تقيم أطرافه سياساتها على هذا الأساس ، مستمرة في ذلك طالما بدأت منه . وإذا كانت عملية «الاستقطاب» قد جعلت من الحكومة العـالميـة **وهما** فإن الأهـداف النهـائيـة لهذه العملية هي من **الأوهام** أيضا . حيث أن ما تنطوي عليه من السعي وراء «القـوة المطلقـة» سوف يؤدي بها ، كما أثبت التـاريـخ ، إلى الحـرب حتـما ، التي يتكـرر اندلاعها الآن في صورها الجزئية . ولكن «الحرب» في هذا العالم الصغير ، وبحكم الاستقطاب ذاته ، ليست قابلة للتجزئة . ليس فقط لأن نتيجة كل حرب جزئية تدفع بالاستقطاب إلى مداه ، بل وأيضا بما تطورت إليه آلة الحرب وتكنولوجيا السلاح ، التي أحاطت بالعالم براً وبحراً وجواً . وهكذا بينما تتراجع

«الحكومة العالمية» ومعها حلم «عالمية السلام» تتقدم عملية الاستقطاب منطوية على عالمية الحرب . وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم «القوة المطلقة» . فهل هذه هي نهاية المطاف بالنسبة للحكومة العالمية الثانية ؟

- الحقيقة أنه ما دامت احتمالات «الحرب» واردة فإن ذات الأسباب التي دعت لقيام الحكومتين العالميتين الأولى والثانية ما تزال قائمة تتمثل في :

* واقع انقسام العالم إلى قوى متصارعة ، تسعى للهيمنة بحكم مبادئها الأيديولوجية والاقتصادية ، في مقابل العشرات من الدول المستضعفة .
* ان العالم في حالة حرب شبه مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية . وإذا كان الرادع النووي قد منع نشوب الثالثة ، فالحقيقة أنه قد جزّأها إلى عديد من الحروب المعروفة بالمحدودة لا ينطفيء أوراها .
* ان حركة الاستعمار لم تنته ، بل فقط غيرت من جلدها ، واندفعت بقوة أكبر بعدما تخلصت من عبء التكلفة الباهظة للسيطرة العسكرية المباشرة ، وان المستعمرات ما تزال ترسف في قيودها ، تعاني من صنوف التخلف الاقتصادي والحضاري والثقافي بشتى مستوياتها .

فإذا كانت هذه الأسباب «تصارع القوى + الحروب + المنافسات الاستعمارية» هي ما دعت لقيام الحكومة العالمية ، فإنها - باستمرارها - قد أفضت إلى اخفاقها ، إلى جانب أسباب أخرى تتصل بالحكومة ذاتها هي :

* ما انطوت عليه الحكومة - منذ البداية - من عدم المساواة بين أعضائها ، وذلك بما منحته لبعض أعضائها من مزايا خاصة (الفيتو) استخدمتها لحسابها ، وكرست بها نفوذها وسياساتها .
* عدم تطهير الساحة العالمية من أوخام القرن ١٩م وشروطه ، فاستمرت تلقي بظلالها فوق الساحة ، متمثلة في ممارسة الدول الكبرى لسياساتها الاستقطابية الهادفة إلى تحقيق القوة المطلقة ، مما أدى إلى تراجع نفوذ الحكومة العالمية وتلاشي قوتها وهيبتها .
* إقرارها بالأوضاع الدولية الموروثة ، وضعف تصديها لها . فاتخذت منها الدول الكبرى ستارا تحقق من ورائه أهدافها .
* قصور أجهزتها التنفيذية عن تحقيق أهدافها الأساسية (حفظ السلام ، منع الحرب) . بل وظهور بنيتها العامة بصورة أدنى قوة من بعض أعضائها . فضلا عن أن النسبة الكبرى من ميزانيتها ، إنما توفرها لها الدول الكبرى الغنية ، بما يعنيه ذلك من تبعية هذه الأجهزة لها ، وتدخلها في قراراتها .
* ضعف قدرتها على ترجمة قراراتها عمليا ، خصوصا ما يتصل منها بقضايا العالم الثالث الأساسية (الغنى والفقر ، السلام والحرب ، التخلف والتنمية وغيرها) ، مما ضاعف من اتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٦٥) .

وهكذا تظهر «هيئة الأمم المتحدة» كخطوة نحو تكوين الحكومة العالمية ، بأكثر منها نموذجا لها في صورتها المنشودة ، وتبقى أمامها خطوات عديدة تمسك بخيوط القوة العالمية تماما ، وتعيد صياغة الساحة العالمية تبعا لمبادئها ، ولا تدع فيها مجالا للمناورة ، واتباع السياسات القديمة ، وتهيء لجميع أعضائها الفرصة لتلمس أسباب القوة ، وتحقيقها قدر طاقتها ، في إطار من التعاون والتفاعل والمساواة .

(ب) المنظمة الإقليمية

- وكما سبقت الإشارة ، فإن الدول الصغيرة قد اتجهت نحو حشد قواها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك إما بتكوينها لعدد من المنظمات الإقليمية في القارات الثلاث (افريقية ، آسيا ، أمريكا اللاتينية) ، وإما بعقد المؤتمرات الإقليمية والعالمية ، بداية من مؤتمر باندونج (١٩٥٥) ، إلى مؤتمرات عدم الانحياز المتتابعة . كما سعت إلى إجراء الحوار مع الدول الغنية ، فيما عرف بمؤتمرات التجارة العالمية ، والحوار بين الجنوب والشمال (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٦) . غير أنها ـ لأسباب شتى ـ قد أخفقت في إثبات قوتها بما يتناسب مع عدد دولها ، وعدالة مطالبها ، وإن أسفرت عن عدد من المكاسب القانونية يعتد بها ، من أبرزها ما ورد في برنامج «السلام والتعاون الدولي» لمؤتمر عدم الإنحياز (القاهرة ١٩٦٤) عن (. . المجال الواسع للعمل من أجل القضاء على عدم التكافؤ في العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية . .) . ومن ثم فقد اتجهت نحو توضيح ضرورة تعديل الإطار القانوني للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وتدعيم وكالات التنمية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، هيئة التنمية الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) ، إلا أن ذلك لم يتحقق بالدرجة الكافية ، فبرزت الدعوة إلى (. . تعديل أوضاع السوق العالمية ، والسعي نحو قيام اقتصاد عالمي جديد) ، وهو مطلب لا تحققه الحشود السياسية وحدها ، خاصة إذا ما تناوشتها الأيديولوجيات المتباينة ، وشرذمتها عمليات الاستقطاب العالمية ، ولم يبق لها منها سوى ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة (١٩٧٤) من المبادىء القانونية .

* مبدأ السيادة المطلقة للدولة على مواردها الطبيعية .
* مبدأ رقابة الدولة على ما يستثمر فيها من رؤوس أموال أجنبية .
* مبدأ التعويض عن خسائر المستعمرات أثناء فترة الاستعمار .
* مبدأ ضرورة اصلاح نظام النقد الدولي لصالح الدول النامية .
* مبدأ مساعدة الدول النامية في استثمار نتائج التقدم العلمي التكنولوجي .

وجميعها مما يصعب تحقيقه دون وجود «**المنظمة الإقليمية**» القوية . وقد دعت «الأمم المتحدة» في إعلانها المذكور أيضا (. . إلى أن يقوم بين الدول النامية أكبر قدر من التعاون ، وأن تقوى الروابط الاقتصادية التكاملية والوحدوية بينها ، سواء على النطاق الإقليمي أو النطاق فوق الإقليمي) ، وهو ما يعني ضرورة المنظمة الإقليمية كإطار يجمع بين عدد من الدول النامية ، وذلك باعتبارها الاتجاه المضاد الممكن لعملية الاستقطاب . مع توثيق الارتباطات بين هذه المنظمات الإقليمية ، باعتبار خلفياتها التاريخية المتقاربة ، وتشابه مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٤) . وإذا كانت الدول النامية لم تنجح تماما في تحقيق أهدافها في بعض ما جربته منها (منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة دول عدم الإنحياز ، منظمة القارات الثلاث . . وغيرها) فلأنها لم تشكل من نفسها تلك الجبهة المتماسكة ، القادرة على التصدي في الساحة ، وفي مواجهة القوي الكبرى ، ولم تدعم مبادئها بما يلزمها من أجهزة تنفيذية تمنحها الفعالية ، وتنازعتها الأيديولوجيات وقوى الاستقطاب فشرذمتها . والمنشود أن تنتهي موجة جزرها

الراهنة ، وأن تدرس بكل عناية تجاربها ، متجنبة سلبياتها ، ومستثمرة إيجابياتها ، ومطورة من أهدافها ، وواعية تماما بأنه لن يخلصها من ضعفها سوى تجمعها واحتشادها .

(جـ) الكيان الكبير

لعل من أهم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، ما يتمثل في إثباتها عدم كفاية صيغة «الدولة» كإطار للقوة أو كأساس للتوازن ، ليس فقط بالنسبة للمستعمرات المتحررة التي أخذت هذه الصيغة عن مستعمريها ، وإنما كذلك للدول الاستعمارية القديمة ولغيرها أيضا . فقد واجهت جميعها نموذجا من احتشاد القوة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي) يفوق أضعافا ـ كمية ونوعية ـ ما عرف قبله . وقد أدى ظهوره إلى اختلال التوازنات القديمة تماما ، وبخاصة مع اقترانه بسياسة استقطابية شملت العالم بأسره . وبالنسبة للدول المتحررة فإن صيغة «الدولة» المنفردة أضعف من أن تقيها دوائر الاستقطاب وضغوطه ، وبخاصة مع افتقار معظمها لمقومات «الدولة» في صورتها المعاصرة ، ومع ضعف بنياتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية . وبالنسبة للدول التي فقدت مستعمراتها ـ أو غيرها ـ فقد تبدت بعد الحرب عارية من قوتها أو تكاد ، مدمرة أو شبه مدمرة ، وتلاشت توازناتها الموروثة مع تدني قدرتها عن إقرارها . بل واجتذبتها هي أيضا قوى الاستقطاب إلى فلكها ، وبدت «الدولة المنفردة» صيغة متهاوية ، وغير مناسبة لمواجهة الكيان الكبير . وفقدت بذلك جدارتها في الاستمرار . وكما وضعت «الدولة القومية» نقطة الختام للاقطاعية «عقب الكشوف الجغرافية ، فقد أصبح من المرجح أن يضع الاتجاه نحو «الكيان الكبير» نقطة ختامها هي أيضا .

وليس «الكيان الكبير» صياغة حديثة أو مستحدثة بحال ، فقد عرفته الساحة العالمية ـ أياً ما كان مقياسها ـ منذ أقدم العصور ، متمثلا في صورته الامبراطورية عبر مراحل التاريخ (Holland, 1968: 66) . وقد سبقت الإشارة إلى ما تتفق وتختلف معه الصياغة المعاصرة للكيان الكبير ، عن نماذجه السابقة في العصور القديمة والوسطى ، وإلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . ويظهر نموذجه المعاصر في عدد من الأشكال المتمايزة ، يمكن تحديدها كما يلي :

* تقدم «الولايات المتحدة» و«الاتحاد السوفييتي» أبرز أشكاله المعاصرة ، وذلك بعد ، ما بين قرنين إلى ثلاثة من التكوين والاحتشاد . وأيضا بما توافر لهما من مقوماته الأساسية ـ التي سبق تحديد بعضها ـ فضلا عن سعيهما إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من دول العالم إلى معسكريهما ، إما بواسطة الأحلاف العسكرية (الأطلسي ، وارسو) ، وإما من خلال تكوين المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، أو بغير ذلك من الأطر السياسية والأيديولوجية .

* اتجهت مجموعة من الدول الأوربية المتقدمة (المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا وغيرها) ، إلى تعويض ما فقدته من مزايا الكيان الكبير بعد تحرر مستعمراتها ، وذلك إما بمعاودة تكتيلها في أطر سياسية واقتصادية وثقافية معينة (الكومنولث البريطاني ، كتلة الشعوب الناطقة بالفرنسية) . وإما

بالتجمع الإقليمي فيما بينها (السوق الأوروبية المشتركة) تمهيداً لوحدتها الكاملة ، وذلك استجابة منها لضرورات الحشد وشروط المنافسة .

* ثم هناك أيضا بعضها (استراليا ، كندا) ، قد توافرت لها بعض مقومات «الكيان الكبيرة (الساحة ، الموارد ، الصناعة ، التكنولوجيا) دون بعضها الآخر (الحجم السكاني الكبير ، وضوح الاستراتيجية ، المشاركة الفعالة في التوازن العالمي) ، فبقيت في منطقة الظل من نموذجيه الأشد توهجا . وبينما تفتقر «اليابان» إلى معظم مقوماته فإنها قد عوضت ذلك بكفاية سكانها وتكنولوجيتها المتفوقة ، وبرزت في الساحة كيانا اقتصاديا كبيرا ، تتحرك نحوه معظم دول جنوبي آسيا وشرقيها ، وذلك رغم ما قيدته بها الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة من الناحيتين العسكرية والسياسية ، مما جعل منها نموذجا متفردا في خصائصه (Dempster, 1970) .

- كما ورثت الساحة بعضا من أقدم نماذج الكيان الكبير (الصين ، الهند) وذلك بما يشغلانه من مساحة (الصين ٩٫٨ مليون كم٢ ، الهند ٣٫٦ مليون كم٢) ، وبما يضمانه من سكان (الصين قرابة الألف مليون نسمة ، الهند ٧٥٠ مليون نسمة) . ولكنهما مع اختلاف ظروفهما ـ لم يتطورا اقتصاديا وتكنولوجيا بالقدر المنشود ، بما يضاعف من نوعية هذا الكم المساحي والسكاني . وهما يسعيان ـ مع اختلاف الفكر والبرامج ـ إلى تعويض ما فاتهما ، ويقدمان ـ من وجهة نظر معينة ـ أبرز نماذج الكيان الكبير في العالم الثالث .

* ثم هناك هذه المجموعة من الدول التي توافرت لها ـ كمجموعة معظم مقومات الكيان الكبير ، (الدول العربية) ، بل هي قد حققته يوما ، ولكنها معوقة ـ لأسباب شتى عن معاودة تكوينه ، وإن قطعت في ذلك الاتجاه خطوة قصيرة ، وذلك بتكوينها منظمتها الإقليمية المعروفة «بجامعة الدول العربية» بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

* وأخيرا ـ هناك العشرات من دول العالم الثالث ، في أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية التي قد يحوز بعضها (البرازيل ، الكونجو ، زائير ، الأرجنتين) وغيرها ، مقومات الكيان الكبير من حيث المساحة والموارد ، ولكنها تفتقر إلى غيرها من مقوماته . وقد اتجه معظمها للتجمع في أطر المنظمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية . ورغم ارتفاع موجة مدها نحو الاحتشاد لعقدين بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥) فإنها قد عاودت تشرذمها تحت ضغوط الاستقطاب التي اخترقتها ، وتداعت ـ أو كادت ـ منظماتها شبه العالمية التي ضمت القارات الثلاث المذكورة . بل وتقوضت ـ أو أوشكت ـ منظماتها على مستوى القارة الواحدة أو ما دونها) . فهل هناك ثمة فرصة ما تزال متاحة أمامها لمعاودة احتشادها وتكوين كيانها الكبير ؟ أو على الأقل لتكوين عدد منها في أطرها الإقليمية ؟ (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٦) .

والواقع أن الإتجاه نحو الكيان الكبير يمثل تيارا معاصرا راسخا ، خاصة مع اختلاف صوره ومستوياته ودوافعه ، بما يكاد يعكس ـ في مجمله ـ جملة التناقضات في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

فهـذه الكيـانـات ، وإن سعت لاتفاق مصالح أطرافها وإذابة الاختلاف بينهما ، إلا أنها قد عمقت من خطوط الإنقسام بينها وبين غيرها . فإذا جاز اعتباره تيارا تاريخيا ـ فهل يمكن التكهن بنتائجه ؟ وهل هو بديـل للدولـة ؟ أم للحكـومة العالمية ؟ أم لكليهما ؟ أوهو مرحلة وسطى بينهما ؟ أم أنه ـ بالنسبة لبعض نماذجه ـ بمثابة خطوة نحو هدف القوة المطلقة . وهل يمكن أن يمثل «الكيان الكبير» الصياغة المنشودة للقوة والتوازن في المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ؟

الخاتمـــة

أولا : لقـد أوضحت دراسـة **«العنـاصـر الأولية للقوة الحضارية»** تباين مقوماتها من الناحية المكانية ، وتبـدأ خطـوط المفـارقـة بين المجتمعـات مع تفـاوت درجـة الاستغـلال لها ، ومن توجهها نحو الاستقرار ، وقدرتها على تحقيق الفائض ، وتوصلها لتكوينها السياسي المناسب ، وانطلاقها في مضـمار القـوة ، وبخـاصـة مع ما ينطوي عليه هذا التباين المبدئي (المكاني) من احتمالات القوة والضعف ، ومـا ينجم عنـه من صور التبـاين الاقتصـادية والسياسية والحضارية الأخرى . ولا يقتصر دور التباين على ما يؤدي إليه من نظم مختلفة ، أو على ما يقتضيه ذلك من قيام علاقات بينهـا ، وإنـما أيضـا إلى ما تدعـو إليـه ضروراتـه من قيـام صيـاغة توازنية معينة ، تحفظ للنظم استقلاليتها وتحقق للعلاقات تدفقها .

ومـع تعـدد «مقومات القوة» ، وتباين توزيعها المكاني ، فإن «تحقيق القوة المطلقة» يصبح هدفـا مستحيـلا ، إلا لمن يحوز العـالم بأسـره . ويظهـر الممكن متمثلا في تحقيق الدولة لقدر من التفوق في مجال أو أكثر ، حسبما يتهيأ لها من موارد طبيعية ، ومهارات بشرية ، أو من غير ذلك مما يتاح لها استثماره وتطويره إلى مداه ، واضعة في اعتبارها ما يبعثه التفوق ـ عادة ـ في هذا المجال أو ذاك ، من انتعـاش عام في غيره أيضـا ، وهي العمليـة التي من شأنها أن تشحن بنيتها بطاقة من الحيـويـة الشـاملة ، أو ما هو أقـرب لذلـك . ولأن تفصيـلات مجالات التفـوق لا تعـد ولا تحصى ، فإن السعي نحـوهـا ، والتطـور في مضـمارهـا لا يدعـو للصـدام ، بل يهيء للتفاعل والتعـاون ، وتبـادل الخـبرات والمعطيـات ، في إطـار من السـلام ، باعتبـاره ـ السلام ـ الغاية النهائية المنشودة من العلاقات الدولية في كل زمان ومكان .

ثانيا : وأوضحت دراسـة **«نـماذج القـوة والتكـوين السيـاسي»** تعـدد نماذج القوة عبر التاريخ ، تعددا يقترن بتنوع مقوماتها وأوعيتها السياسية . وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نموذجها الأكثر بروزا ، فإن نهايته تعني أيضا أنه لا وجود للقوة المستمرة أبدا ، وبأن احتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة أبدا ، وبأن الصياغة الراهنة للقوة ليست أبدية ، وبأنه يمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسهـا سبيـلا من سبـل القوة الحضارية ، تدعم به وجودها ، وتؤكد استمرارها . وتشير بعض الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة ، إلى مبدأ «توزيع القوة» باعتباره حلما نظريا يفتقر إلى الواقعية وإمكانية التحقق . غير أن هذا المبدأ لا يعني تساوي أنصبة الدول تماما من القـوة . بل يعني حقهـا في استثـمار نصيبهـا منهـا إلى مداه ، وبـما يكفـل لها المشاركة في التطور الحضـاري العـام ، وذلـك دون اعـاقة أو مناوأة من غيرها . حيث أن من شأن الكيفية المرتفعة

المستوى للاستثمار (التكنولوجيا) أن تعوضها عن نقص المساحة والموارد والسكان، وبخاصة إذا لم تجهض محاولاتها أولاً بأول نحو تكثيف استغلالها لمواردها ، ورفع كيفيتها . ومن هنا فإن الاقرار بمبدأ «توزيع القوة» إنما يعني واقعيا الإقرار بمبدأ **«توزيع التفوق»** ، ليس فقط باعتباره حقا عادلا لجميع الدول ، بل وأساسا بحكم التوزيع الجغرافي لعناصر القوة في أنحاء العالم .

ثالثا : وأوضحت دراسة «حركة القوة» بأن ما وزعته الجغرافية قد جمعه التاريخ ـ وبأن التفاعل الحضاري بين نماذج القوة المتزامنة ونماذجها المتتابعة ، قد جعل منها ميراثا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لا يدعيها أيها لنفسه ، ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر . وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من المكان إلى مداه ، فإن التاريخ الإنساني كله لها أيضا ، وبخاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما توفرها لها انجازاته التكنولوجية ، وإلى آخر صورة معاصرة لها . وإذا كانت الحركة الأخيرة للقوة ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ قد أسفرت عن تشكيل هرمي للقوى تتسنمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، وبينهما تتراتب بقية الدول في مستويات معقدة من التفوق والبروز ، فقد تطلعت كل من القوتين الرئيسيتين نحو إعادة صياغة العالم تبعا لمشيئتها وعلى صورتها ، خاصة وقد خلت الساحة لهما ، مع تراجع القوى القديمة ، وظهور الدول النامية منهكة تماما ، ومستنزفة . فتلقفتها قوى الاستقطاب بوعودها وأفكارها وقروضها ومعنوياتها ، محاولة ابتلاعها بصورة لا تختلف في جوهرها عما تعرضت له قبل تحررها . وأفصح تجليها في الساحة بمثل هذه القوة عن قصور «الدولة المنفردة» على التصدي لأيهما . بل وعن تنحية الحكومة العالمية الثانية عن مكانتها ، وإخفاقها في محاصرة حالة الاستقطاب الحادة الجارية في الساحة العالمية ، هذه الحالة التي تنطوي على ذات النوازع المؤدية للحرب ، بما تسعى إليه القوتان من تحقيق القوة المطلقة ، وبما دخلتاه من سباق معروفة نتائجه مسبقا . وليس السباق نحو التفوق والقوة الحضارية مكروها في ذاته ، بل هو من الحقوق المشروعة لكافة المجتمعات والدول . وتبدأ كراهته مع تحوله عن أسسه وشروطه ، واتجاهه للاستئثار بكافة مقومات القوة والتفوق ، ما يوجد منها لديه وما هو عند غيره ، واستخدامه لكافة أساليب الإجهاض والاحتواء والاختراق في إضعاف البدول الأخرى التي لا تستطيع مواجهته ، وفي تجاهله لقواعد القوة المقترنة بالتوازن ، مما يدفع بهما للحرب بمقياس لم تعرفه البشرية من قبل .

رابعا : وأوضحت دراسة «القوة والتوازن» أن التوازن المستند إلى مبادئه الأساسية إنما يقدم الصياغة المناقضة للقوة المطلقة . ومن هنا جدارته في إعادة صياغة الساحة العالمية الراهنة . وإذا كانت الحروب جميعها ـ وبخاصة الحربان العالميتان الأخيرتان ـ قد أفصحت عن استحالة تحقيق «القوة المطلقة» فإن ما وصلت إليه تكنولوجيا السلاح تشير إلى استحالة الحرب ذاتها ، خصوصا بين الأطراف التي تحوز آلة الحرب في أعلى مستوياتها . ومن استحالة الهدف (القوة المطلقة) ووسيلته (الحرب) تنبثق حتمية البحث عن استراتيجية عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخ العالم من شروط ، وما حددته ساحته من قوانين ، والتي تتمثل في توزيع القوة

تبعا لتوافر مقوماتها في أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة)، وفي أن لكل قوة حدودها التي لا يجدر بها أن تتجاوزها (مبدأ حدود القوة) ، وفي حق كل دولة في أن تسعى نحو القوة ـ في مجال أو أكثر ـ حسب مواردها ومهارات سكانها، والوصول إلى ما تطمح إليه من البروز والتفوق (مبدأ التفوق) ، وذلك في إطار متكامل من القانون الدولي يمنع الحرب الجزئية وغير الجزئية بفرض العقوبات الرادعة على المعتدى (مبدأ منع الحرب) ، ويقر السلام الدائم بين الدول (مبدأ السلام) . وتتجلى أهمية هذه المبادىء من ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تتبدى حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن ، كما أفرزته نماذجها عبر التاريخ .

وتوضح الصياغات المطروحة المعاصرة (الحكومة العالمية ، المنظمة الإقليمية ، الكيان الكبير) بأن حلم «العالم الواحد» ما يزال أبعد منالا مما تهيئه له أوضاع العالم الراهنة، وبخاصة مع ما تثخن به بنيته من انكسارات وشروخ حضارية واقتصادية عميقة ، وما يعكسه توزيع القوة في أنحائه من تفاوتات حادة . وتبقى المشكلة بكل أبعادها قائمة ، متمثلة أساسا في استمرار انقسام العالم إلى عوالم متباينة من ناحية وفي احتمال قيام الحرب العالمية الثالثة من ناحية ثانية . فهل يمكن مواجهة ذلك (الانقسام + الحرب) بتأسيس حكومة عالمية ثالثة ، تحتوي ـ هذه المرة ـ احتمالات الحرب قبل وقوعها ، ولا تكون لاحقة لها مثل الحكومتين الأولى والثانية ، حكومة تسهم في تشكيلها ووضع قوانينها ـ بصفة أساسية ـ الدول النامية ، وتضع لها من الفعاليات التنفيذية ما يمكنها من تحقيق أهدافها ، مستفيدة من كل تراث الماضي وخبرته ، ومجتنبة أخطاء تجاربه ، ومعتمدة تماما على نفسها . فليس هناك من وهم أخطر من تصورها باحتمال مساعدة القوى الكبرى لها دون أن تتقاضى ثمن ذلك ، وأن تحقق من ورائه ربحا بمقدار الفارق بين القوتين .

الهوامش

(١) للاستزادة انظر أحمد أبو زيد ، «التطورية الاجتماعية» مجلة عالم الفكر العدد الرابع ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٠٥ ـ ١٣١

(٢) لمزيد من المعلومات انظر :

Raymond Aron, «Main currents of Sociological Thought» Pen-guin-Book London, 1965.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

August Losch «The Economics of Location» New Haven, Yale University Press,1954.

المراجع العربية

أبوزيد ، أحمد «التطورية الاجتماعية» ، الكويت : **مجلة عالم الفكر** ، العدد ٤ ، ١٩٧٣ .

البطريق ، عبد الحميد **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا** ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢م .

حمدان ، جمال **استراتيجية الاستعمار والتحرير** ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨م .

رجب ، عمر الفاروق «قياس قوة الدولة . . دراسة في جغرافية القوة»الكويت : **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، العدد ١٩ ، صيف ١٩٨٥م .

سطيحة ، محمد محمد «الوجود الصيني في جنوب شرقي آسيا» ، القاهرة: **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥ يناير ١٩٦٩م .

العمري ، أحمد سويلم **أصول العلاقات السياسية الدولية** ، القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩م .

العمري ، بكر عمر «المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب للقوة العالمية» ، جدة : **مجلة الاقتصاد والإدارة** ، جامعة الملك عبد العزيز ، عدد محرم ١٣٩٦ هـ .

فهمي ، نعيم زكي **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م .

مجاهد ، حورية توفيق «سياسة توازن القوى» القاهرة : **مجلة مصر المعاصرة** ، يناير ١٩٧١م .

مجلي ، ساطع «الدول النامية ومفهوم النمو» دمشق : **المجلة الجغرافية السورية** ، حزيران ١٩٧٧م .

محمود ، حسن أحمد **السلام والحضارة العربية في آسيا الوسطى بين الفتحين العربي والتركي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨م .

المراجع الأجنبية

Aron, Raymond "Main Currents of Sociological Thought", Penguin-Book, London:1965

Buchanan, K. "The Chinese people and The Chinese Earth" Heffer, London: 1966.

Burton,I.W. "International Relations: A General Theory", Cambridge University Press, 1967.

Carter, F.W. "A Classic City State" , Heffer, London: 1972.

Cox, K.R. "Power and Politics in the City: A Geographical View" Heffer, London: 1975.

Dempster, P. "Japan advance", Heffer, London: 1970.

Dewdney, J.C. "A Geography of the Soviet Union", Pergamon Press, Oxford: 1971.

Hart Well, R.M. "Economic Change in England and Europe, 1730-1830"? In, The New Cambridge Modern History", C.W.Crawly, ed. Cambridge University press, 1963.

Holland, Henry, M. "Politics through Literature", Prentice-Hall, N.J. 1968.

Holmyard, Singer, F.D. "A History of Technology" Vols, I-V, Oxford, London : 1954,

Huntington, F. Mainspring of Civilization, NY. 1958.

Kissinger, H. "Nuclear Weapons and Foreign Policy", Garden City , NY. 1967.

Lösch, August "The Economics of Location, New Haven, Yale University Press, 1954.

Morgenthau, Hans. J. "Politics among nations", Alfred A. Knoff, N.J. 1962.

PrescottJ.R.N. "The Political Geography of the Ocean". Halsted Press. John Willy. Sens, Inc., NY. 1975.

Seabury, Paul "Balance of Power", Berkeley, California University of California Press. 1965.

Self, P. "Cities in Flood", Faber, London: 1961.

Steward, J.H. "Theory of Culture Change", University of Illionios Press, Urbana: 1955.

Warren, K. "British Heavy Industry Since: 1800" Heffer, London : 1975.

Watkins, Fredrick, M. "The Age of Ideology: Political Thought, 1750-The present," Prentice - Hall, N.J. 1964.

White, L.A. "The Evolution of Culture", Mc-Graw Hill . Co., NY. 1959.

Zagari, Mario ""Free Trade and Economic Development Between Africa and Europe", L' Egypte Contempraine, Cairo: January 1971 - PP. 5 - 16.